HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.21/Rev.2
11 June 2001
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدوليـــة لحقوق الإنســـان

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

[الجزء الأول: ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣]
[الجزء الثاني: ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠]
[الجزء الثالث: ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠]

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
الجزء الأول: الصين		
أولا- الأرض والسكان	١ -١٢	٣
ألف- الأرض والسكان	١ -٦	٣
باء- مركز الأقليات القومية	٧ -١١	٤
جيم- العقيدة الدينية	١٢	٥
ثانيا- الهيكل السياسى	١٣ -٢٩	٦
ألف- التاريخ السياسى	١٣	٦
باء- نمط التنظيم السياسي	١٤ -٢٩	٦
ثالثا- النظام القانوني لحماية حقوق الإنسان	٣٠ -٦٠	١٠
ألف- الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئـــات المختصـــة بشؤون حقوق الإنسان	٣٠ -٤٢	١٠
باء- تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفـــردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم	٤٣ -٤٧	١٣
جيم- كيفية قيام الدستـــور والقوانين الأخـــرى بحماية الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان	٤٨ -٥٠	١٤
دال- كيفية التوفيق بين صكوك حقوق الإنسان والنظام القانوني للدولة	٥١ -٥٢	١٥

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
ثالثا- هاء- هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الإنســـان أمام المحاكم والأجهـــــزة الإدارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقهـــا مباشـــرة أم يتعين تحويلها إلى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة؟	٥٣	١٦
(تابع) واو- هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الإنسان؟	٥٤ -٦٠	١٦
رابعا- نشر صكوك حقوق الإنسان	٦١ -٦٧	١٨
الجزء الثاني: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة		
أولا- الأرض والسكان.....	٦٨	٢٠
ثانيا- الهيكل السياسي العام	٦٩ -٩٤	٢٥
ألف-الوثيقة الدستورية.....	٦٩ -٧١	٢٥
باء- نظام الحكم.....	٧٢ -٩٤	٢٦
ثالثا- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان.....	٩٥ -١١٦	٣١
رابعا- الإعلام والإعلان	١١٧-١١٩	٣٩
الجزء الثالث: منطقة ماكاو الإدارية الخاصة		
أولا- الأرض والسكان.....	١٢٠-١٣٥	٤١
ألف-الأرض	١٢٠-١٢١	٤١
باء - البيانات الديمغرافية والسكان	١٢٢-١٣٢	٤١
جيم-الاقتصاد	١٣٣-١٣٥	٤٣
ثانيا- الهيكل السياسي العام	١٣٦-١٧٧	٤٤
ألف-القانون الأساسي	١٣٦-١٤٦	٤٤
باء - الهيكل السياسي والمؤسسي	١٤٧-١٧٧	٤٦
ثالثا- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان	١٧٨-٢٤٧	٥٠
ألف-الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الإنسان	١٧٨-١٩٧	٥٠
باء - سبل الانتصاف المتاحة للأفراد الذين يدعون أن حقوقهم تعرضـــت للانتهاك ونظم تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم	١٩٨-٢١٣	٥٣
جيم-حماية الحقوق المكفولة بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية	٢١٤-٢٣٩	٥٦
دال- كيف تدرج صكوك حقوق الإنسان في النظام القانون لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٢٤٠-٢٤٧	٦٠
رابعا- الإعلام والإعلان	٢٤٨-٢٥٠	٦١

الجزء الأول

الصين

[الأصل: بالصينية]
[٣ شباط/فبراير ١٩٩٣]

أولا- الأرض والسكان

ألف- الأرض والسكان

١- جمهورية الصين الشعبية هي دولة موحدة منذ زمن بعيد تضم عدة قوميات، وتقع في شرقي آسيا على الشواطئ الغربية للمحيط الهادئ وتبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلومتر مربع، بما في ذلك نحو ٤٣٠ ١ مليون "مو" من الأراضي المزروعة (١ مو = ٠,٠٦٦٧ هكتار).

٢- وإداريا، تنقسم جمهورية الصين الشعبية كما يلي:

(أ) ينقسم البلد إلى مقاطعات (زنغ)، ومناطق مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي كو)، وبلديات تحكم حكما مباشرا (تسهيزيا تشي)؛

(ب) وتنقسم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا إلى محافظات مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي تسهو)، وأقاليم (زيان)، وأقاليم مستقلة ذاتيا (تسي - تسهي زيان) وحواضر (تشي)؛

(ج) وتنقسم الأقاليم والأقاليم المستقلة ذاتيا إلى بلدات (زيانغ)، وبلدات قومية (منتسو زيانغ) ومدن (تسهن).

وتنقسم البلدات التي تحكم حكما مباشرا والحواضر الكبيرة إلى دوائر (كو) وأقاليم. وتنقسم المحافظات المستقلة ذاتيا إلى أقاليم، وأقاليم مستقلة ذاتيا، وحواضر.

٣- وفي نهاية عام ١٩٩١، بلغ عدد سكان الصين ٢٣٠ ١٥٨ ١ مليون نسمة أو خمس مجموع سكان العالم، مما جعل من الصين أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان. وتبلغ كثافة السكان ١٢٠ نسمة للكيلومتر المربع. وتوزيع السكان غير متكافئ ويميل إلى التركز في الشرق بحذاء الضفاف الوسطى والدنيا لنهر يانغتسي، ودلتا نهر اللؤلؤ، والضفاف الوسطى والدنيا للنهر الأصفر، وحوض نهر سيتشوان (تسيتشوان). ويبلغ سكان الريف ٧٣,٦٣ في المائة من مجموع السكان، وسكان المدن ٢٦,٣٧ في المائة.

٤- وبلغ الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩١، ٥٠٠ ٩٨٥ ١ مليون يوان (رينمنبي)، بزيادة تبلغ ٧,٧ في المائة عن السنة السابقة. وبلغ متوسط دخل الأسرة في الريف في عام ١٩٩١، ٧٠٨,٥ يوان (رينمنبي)، ومتوسط دخل الأسرة في الحضر ٥٤٤ ١ يوان (رينمنبي). وزادت مستويات أسعار التجزئة في عام ١٩٩١ بنسبة ٢,٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وتبلغ نسبة العمال في المناطق الحضرية الذين ينتظروا التعيين ٢,٣ في المائة. وفي عام ١٩٩٠، اقترضت الصين ٠٠٠ ١٨ مليون يوان (رينمنبي) من الخارج.

٥- وبلغ معدل المواليد في الصين في عام ١٩٩١، ١٩,٦٨ في الألف، ومعدل الوفيات ٦,٧ في الألف، والزيادة الطبيعية للسكان ١٢,٩٨ في الألف. وبلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة من العمر ٢٧,٧١ من مجموع السكان، ونسبة الأشخاص الذين يبلغون ٦٤ سنة من العمر فأكثر ٥,٩٩ في المائة من مجموع السكان.

٦- ووفقا للتعداد الرابع للسكان، الذي أجري في عام ١٩٩٠، كان ١٥,٨٨ في المائة من السكان الذين يبلغون ١٤ سنة من العمر فأكثر من الأميين أو شبه الملمين بالقراءة والكتابة.

باء- مركز الأقليات القومية

٧- هناك قوميات كثيرة في الصين أكبرها عددا قومية الهان التي يبلغ تعدادها ٠٤٠ ١ مليون نسمة أو ٩١,٩٦ في المائة من مجموع السكان؛ وتوجد إلى جانب قومية الهان ٥٥ أقلية قومية منفصلة أخرى يبلغ تعدادها جميعا ٠٠٠ ٢٠٠ ٩١ نسمة أو ٨,٠٤ في المائة من السكان، بما في ذلك المغول، والهوي، والتسانغ (التبت)، والووغور، والمياو، واليي، والتسهوانغ، والبويي، والكوريون، والمون، والدونغ، والياو، والباي، والتوشيا، والهاني، والكازاخيون، والداي، واللي، الذين يتجاوز تعداد كل قومية منها مليون نسمة. وهناك ٢٤ قومية مختلفة تعيش في مقاطعة يونان، و١٢ في منطقة تسنجيانغ ويغور المستقلة ذاتيا. وتستخدم لغة هان الصينية في جميع أرجاء القطر ولكن تستخدم في المناطق التي تعيش فيها أعداد كبيرة من أي أقلية معينة اللغة المنطوقة والمكتوبة لهذه الأقلية أيضا.

٨- وتنص المادة ٤ من دستور الصين على أن جميع القوميات في جمهورية الصين الشعبية سواء. وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات القومية وتعمل على دعم وتطوير روابط المساواة والوحدة والمساعدة المتبادلة بين القوميات المختلفة. ويحظر القانون ممارسة التمييز ضد أي قومية أو قمعها كما يحظر أي إجراء يسيء إلى الوحدة الإثنية أو يؤدي إلى انقسامات إثنية.

٩- ونظرا لمدى ودرجة الروابط الوثيقة التي تتسم بها معيشة الأقليات القومية الصينية في مجتمعات متماسكة ونظرا للصلات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الروابط التي تربطها، تطبق الدولة نظاما للاستقلال

الإقليمي في المناطق التي تقيم فيها الأقليات مع قيام سلطات مستقلة بممارسة الحكم الذاتي. وتنقسم المناطق القومية المستقلة إلى مناطق مستقلة ذاتيا ومحافظات مستقلة ذاتيا وأقاليم مستقلة ذاتيا. وحاليا، توجد ١٥٩ دائرة ومنطقة مستقلة ذاتيا للأقليات (٥ دوائر مستقلة ذاتيا للأقليات، و٣٠ محافظة مستقلة ذاتيا، و١٢٤ إقليم (لواء) مستقلة ذاتيا) تستأثر معا بما يبلغ ٦٤ في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصينية. وفي المناطق التي تعيش فيها قوميتان أو أكثر، أقامت الدولة ١ ٧٠٠ بلدة قومية، مما أدى أيضا إلى تيسير تمتع الأقليات التي تعيش فيها بحقوق متساوية.

١٠- وتعد كل منطقة قومية مستقلة ذاتيا، جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. والسلطات القائمة في المناطق القومية المستقلة ذاتيا هي المجالس الشعبية والحكومات الشعبية للمناطق والمحافظات والأقاليم المعنية. وتشكل السلطات المستقلة ذاتيا جزءا من الأجهزة السياسية للدولة. وهي تمارس السلطات المخولة لأجهزة الدولة المحلية بمقتضى المادة الخامسة من الفصل الثالث من الدستور بينما تمارس الاستقلال الذاتي في نفس الوقت وفقا للدستور والقانون المتعلق بالاستقلال القومي الإقليمي وتشريعات أخرى.

١١- وتعمل الحكومة الشعبية في المناطق القومية المستقلة ذاتيا بمقتضى نظام تقع بموجبه المسؤولية على عاتق الرؤساء الإقليميين والمحافظين ورؤساء الأقاليم؛ ويكون المذكورون مسؤولين أمام المجالس الشعبية على مستويات كل منهم وأمام أجهزة الدولة العليا. وتعتبر الحكومة الشعبية في كل منطقة قومية مستقلة ذاتيا جهازا تابعا للدولة يخضع لإدارة مجلس الدولة. وينص القانون أيضا على أنه يتعين أن يكون المسؤولون عن الهيئات الإدارية وغير الإدارية المختلفة في المناطق القومية المستقلة ذاتيا (رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة للمجالس الشعبية في المناطق المستقلة ذاتيا والمحافظات والإقليم، ورؤساء المناطق المستقلة ذاتيا والمحافظات ورؤساء الأقاليم، وما إلى ذلك) من المنتمين إلى القومية التي تمارس السلطة الإقليمية.

جيم- العقيدة الدينية

١٢- تضم الصين أتباع عدة أديان مختلفة، منها البوذية، والداوية، والإسلام، والكاثوليكية، والمسيحية. وتنتشر البوذية، والداوية، والإسلام إلى حد كبير. ونظرا لعدم وجود قيود إجرائية صارمة على اعتناق ديانة معينة أو التخلي عنها، فإنه يصعب تحديد عدد البوذيين والداووين في القطر؛ ويمارس الهوي والويغور، والكازاخيون، والتتار، والتادجيكيون، والأزوبكيون، والقيرغيزيون، والتونغزيانغ (تنغسيانغ)، والصالار، والباوان (البونان)، وغيرهم، الإسلام، ويتجاوز تعدادهم جميعا ١٧ مليون نسمة؛ ويتراوح عدد الكاثوليكيين والمسيحيين في الصين بين ٣,٥ و٤,٥ مليون نسمة.

ثانيا- الهيكل السياسي

ألف- التاريخ السياسي

١٣- الصين، كأمة، من أقدم الأمم في العالم. وقد أسهمت القوميات المختلفة في القطر بجهودها المتضافرة في إقامة صرح تاريخ لامع ومجيد. وكانت الصين من أولى الأمم في العالم التي تملك اقتصادا وثقافة متقدمين والتي تملك تاريخا مكتوبا يرجع إلى نحو ٠٠٠ ٤ عام. واشترك أسلاف جميع الشعوب الصينية في الأزمنة القديمة في وضع أسس ثقافة خصبة ومتنوعة، وعاشوا معا في مجتمع دام طويلا وقام أساسا على العشيرة. وفي القرن الحادي والعشرين قبل الميلاد كان المجتمع يقوم فعلا على نظام الرقيق. وفي فترة الولايات المتحاربة، التي بدأت في عام ٤٧٥ قبل الميلاد، بدا المجتمع الإقطاعي في الظهور. وفي عام ١٩١١ بعد الميلاد، أطاحت إحدى الثورات بأسرة تشنغ ووضعت حدا لعهد الإمبراطورية الإقطاعية الذي دام ٠٠٠ ٢ عام. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، أسس الشعب الصيني، بعد نضال طويل وشاق، جمهورية الصين الشعبية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سلطة الدولة في أيدي الشعب الصيني مباشرة، فأصبح بذلك يملك مقاليد الأمور في القطر.

باء- نمط التنظيم السياسي

١٤- يعتمد دستور جمهورية الصين الشعبية على خلاصة التجارب التاريخية للشعب الصيني، وقد وضع بعد استطلاع واسع النطاق لآراء الجماهير. وينظم الدستور معظم النقاط الأساسية المتعلقة بالمبادئ والمتصلة بشؤون الدولة والحياة في المجتمع، والنظام السياسي للدولة، والنظام الاقتصادي، ونمط التنظيم السياسي، وحقوق والتزامات المواطنين، وغير ذلك من مثل هذه المسائل الهامة. وصدر الدستور بناء على قرار من المجلس الوطني الشعبي، وتعلو القواعد التي ينص عليها الدستور على جميع القوانين واللوائح الأخرى وتعززها. ولقد اعتمد المجلس الوطني الشعبي الخامس الدستور الحالي في دورته الخامسة، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، ويحتوي على ديباجة وأربعة فصول، تشمل جميعها ١٣٨ مادة، تتناول المبادئ العامة، والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وهيكل الدولة، والعلم الوطني، والشعار الوطني، والعاصمة.

١٥- وبمقتضى الدستور، تنظم الأجهزة السياسية في جمهورية الصين الشعبية في شكل مجالس شعبية تعمل بناء على مبدأ التركيز الديمقراطي، الذي يقوم أساسا على فكرة أن جميع سلطات الدولة مملوكة للشعب بأكمله. ويتكون المجلس الوطني الشعبي من نواب تنتخبهم المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا والبلديات المحكومة حكما مباشرا لمدة خمس سنوات.

١٦- ويشمل جهاز الدولة المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة، ورئاسة جمهورية الصين الشعبية، ومجلس الدولة، واللجنة العسكرية المركزية، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، والمجالس الشعبية والحكومات الشعبية على كافة المستويات المحلية، والأجهزة المستقلة ذاتيا، والمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية في المناطق الوطنية المستقلة ذاتيا.

١٧- والمجلس الوطني الشعبي هو الهيئة العليا للدولة بأكملها التي يمارس الشعب من خلالها سلطات الدولة، ويملك ذلك المجلس سلطة إصدار القوانين واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالمسائل الهامة الأخرى المتصلة بحياة الدولة. وله سلطة انتخاب وعزل رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه، ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ورئيس المحكمة الشعبية العليا، والنائب العام للنيابة الشعبية العليا، كما يملك تعيين وعزل رئيس الوزراء ونوابه، ومستشاري الدولة، والوزراء ورؤساء اللجان، ومراقب عام الحسابات، والأمين العام لمجلس الدولة.

١٨- وتشمل الواجبات المحددة للمجلس الوطني الشعبي ما يلي: تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه؛ وإصدار التشريعات الوطنية الأخرى وتعديلها؛ وانتخاب كبار موظفي الدولة وتعيينهم وعزلهم؛ واتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة في الدولة؛ ومراقبة أنشطة الأجهزة الأخرى للدولة التي يقوم بإنشائها، وممارسة أي وظائف أخرى حسب الاقتضاء.

١٩- واللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي هي الجهاز الدائم لذلك المجلس وهي تملك حق ممارسة بعض سلطات الدولة وفقا للدستور في الأوقات التي لا يكون فيها المجلس الوطني منعقدا. وتتألف اللجنة الدائمة من رئيس وعدد من نواب الرئيس وأمين عام وأعضاء آخرين ينتخبهم المجلس.

٢٠- وتشمل سلطات اللجنة الدائمة ما يلي: تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه؛ وإصدار تشريعات في الحدود المنصوص عليها في الدستور؛ وتفسير القوانين؛ ودراسة القواعد الإدارية واللوائح المحلية والتأكد من اتفاقها مع الدستور والتشريعات الوطنية؛ واستعراض واعتماد التعديلات التي يجري إدخالها على الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مقترحات إدارة ميزانية الدولة؛ ومراقبة أنشطة أجهزة الدولة؛ وممارسة أي وظائف أخرى يقوم المجلس الوطني الشعبي بإسنادها إليها.

٢١- والرئاسة ركن أساسي في جهاز الدولة في جمهورية الصين الشعبية؛ وعملا بالقرارات التي يصدرها المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة، يصدر الرئيس القوانين، ويعين رئيس الوزراء ونوابه، والوزراء ورؤساء اللجان التابعة لمجلس الدولة، ويعلن الحرب، ويعلن التعبئة العامة، ويصدق على المعاهدات والاتفاقات الهامة التي تعقد مع بلدان أخرى ويقوم بإلغائها.

٢٢- ومجلس الدولة (أو الحكومة المركزية الشعبية) هو الهيئة التنفيذية لأعلى جهاز لسلطة الدولة، والجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة. وبمقتضى الدستور، يعتبر مجلس الدولة مسؤولا أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة ويتعين عليه أن يقدم تقريرا عن أنشطته إليهما. ويتألف مجلس الدولة من رئيس الوزراء، وعدة نواب لرئيس الوزراء، وعدة مستشارين للدولة، والوزراء ورؤساء اللجان الحكومية، ومراقب عام الحسابات، والأمين العام، مع تمتع رئيس الوزراء بالسلطة النهائية فيه. ويكون مجلس الدولة مسؤولا أمام السلطة العليا لأجهزة الدولة ولكن لا يعتبر رئيس الوزراء مسؤولا شخصيا عن أعماله. وتعتبر الحكومات الشعبية المحلية على كافة المستويات، الأجهزة التنفيذية للدولة تحت القيادة الموحدة لمجلس الدولة وتكون خاضعة له. ويجتمع المجلس في جلسات عامة وجلسات تنفيذية. وتضم الجلسات العامة جميع أعضاء المجلس. وبمقتضى القانون التنظيمي لمجلس الدولة، يتعين أن تتخذ القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس بعد مناقشتها في إحدى الجلسات التنفيذية أو العامة.

٢٣- وتشمل مسؤوليات مجلس الدولة ما يلي: وضع اللوائح وإصدارها؛ واتخاذ التدابير؛ وتقديم الاقتراحات إلى المجلس الوطني الشعبي أو لجنته الدائمة؛ وتوجيه أنشطة الوزارات واللجان الفرعية والهيئات المحلية على كافة المستويات والإشراف عليها؛ وتوجيه الأنشطة المتعلقة بالدفاع الوطني والشؤون المدنية والأنشطة الثقافية والتعليمية وإدارتها ومباشرة الشؤون الخارجية؛ وتعيين الموظفين الإداريين وعزلهم؛ والاضطلاع بأي مسؤوليات أخرى تسندها إليه السلطات العليا لأجهزة الدولة.

٢٤- ولكل وزارة من الوزارات التي تخضع لمجلس الدولة وزير واحد ونائبان إلى أربعة نواب للوزير. ولكل لجنة رئيس واحد ونائبان إلى أربعة نواب للرئيس، بالإضافة إلى عدد يتراوح بين خمسة وعشرة أعضاء. ويتعين على كل وزارة ولجنة أن تمارس القيادة والتنظيم والإدارة في حدود ولايتها ويجب أن تكون التعليمات والتوجيهات واللوائح التي تصدرها متفقة مع القوانين والتعليمات والقرارات الإدارية التي يصدرها مجلس الدولة.

٢٥- واللجنة العسكرية المركزية هي أعلى هيئة توجيهية لقوات الدفاع الوطني، ورئيسها هو المسؤول النهائي عنها؛ وتعتبر اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة.

٢٦- والمجالس الشعبية المحلية هي أجهزة السلطة على كافة المستويات في جميع أرجاء القطر؛ وهي تكفل الاحترام للدستور والقانون واللوائح الإدارية والامتثال لأحكامها في دائرة كل منها، وتمارس أي سلطة أخرى يقوم الدستور والقوانين بإسنادها إليها. وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات الأداة التنفيذية المحلية للأجهزة الوطنية لسلطة الدولة وإدارتها؛ وتقوم في إطار الحدود المنصوص عليها في القانون بإدارة الشؤون الاقتصادية والتعليمية والعلمية والثقافية وغيرها من الشؤون الإدارية في إطار الدائرة المعنية.

٢٧- وتخضع الحكومات الشعبية على كافة المستويات للمجلس الشعبي على المستوى المقابل لها وتكون مسؤولة أمامه كما تكون مسؤولة أيضا أمام الحكومة الشعبية التي تعلوها درجة؛ وتعتبر الحكومات الشعبية على كافة المستويات أجهزة إدارية للدولة تخضع للإدارة الموحدة لمجلس الدولة ويتعين عليها أن تمتثل لإدارته الموحدة.

٢٨- والمحاكم الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم المحاكم الشعبية؛ أنشأت جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا، والمحاكم الشعبية المحلية، والمحاكم الشعبية الخاصة. وتنقسم المحاكم المحلية إلى محاكم جزئية وابتدائية واستئنافية. والمحاكم الخاصة محاكم تشكلها الدولة للنظر في قضايا معينة في مجالات محددة: المحاكم العسكرية، ومحاكم السكك الحديدية، والمحاكم البحرية، إلخ. وتتألف المحاكم الشعبية العادية والخاصة على كافة المستويات من رئيس ونائب للرئيس، وقاض لرئاسة الجلسات ونائب له، وعدد من القضاة، ولكل منها لجنة قضائية. وتضم المحاكم الشعبية دوائر جنائية واقتصادية ومدنية وإدارية. والمحكمة الشعبية العليا هي الجهاز القضائي الأعلى في الصين. وهي تشرف على الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية العادية والمحاكم الشعبية الخاصة على كافة المستويات المحلية. وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة وتقدم تقارير عن أنشطتها إليهما. وتعتبر المحاكم الشعبية المحلية على كافة المستويات مسؤولة أمام المجلس الشعبي المقابل لها ولجنته التنفيذية ويتعين عليها أن تقدم تقارير عن أنشطتها إليهما كما أنها تخضع أيضا لإشراف المحاكم التي تعلوها درجة. وبمقتضى القانون، تتمتع المحاكم الشعبية بالاستقلال في عملها ولا تخضع لأي تدخل من الهيئات الإدارية أو الفئات الاجتماعية أو الأفراد. وتطبق المحاكم الشعبية المبدأ الذي يقضي بأن الحكم الذي يصدر من محكمة ثاني درجة هو الحكم النهائي.

٢٩- والنيابات الشعبية هي الهيئات الإشرافية القانونية للدولة وتعتبر جزءا من الجهاز القضائي للدولة. وبمقتضى الدستور وقانون تنظيم النيابة الشعبية، أنشأت جمهورية الصين الشعبية النيابة الشعبية العليا، ونيابات شعبية محلية على كافة المستويات، ونيابة عسكرية وغيرها من النيابات الشعبية المتخصصة. وتنقسم النيابات الشعبية المحلية إلى نيابات رئيسية ونيابات فرعية للمقاطعات والمناطق المحكومة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة؛ ونيابات شعبية للمحافظات المستقلة ذاتيا وبلديات المقاطعات؛ ونيابات شعبية جزئية للأقاليم والبلديات والأقاليم المستقلة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة. وتشرف النيابة الشعبية العليا على أنشطة النيابات المحلية والخاصة كما تشرف النيابات الأعلى درجة على أنشطة النيابات الأدنى منها. وتعتبر النيابة الشعبية العليا مسؤولة أمام المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة بينما تعتبر النيابات الشعبية المحلية مسؤولة أمام الهيئات القضائية الحكومية التي أنشأتها وأمام النيابات الأعلى منها درجة.

ثالثا- النظام القانوني لحماية حقوق الإنسان

ألف- الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الإنسان

٣٠- تشمل الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بحقوق الإنسان في الصين المحاكم الشعبية والنيابات الشعبية، فضلا عن أجهزة الأمن العام، وإنفاذ القوانين، والأجهزة الإدارية، وأجهزة التحقيق التي تخضع لمجلس الدولة والحكومة المحلية.

٣١- وتتمثل واجبات المحاكم الشعبية في النظر في القضايا الجنائية والمدنية والإدارية والمنازعات الاقتصادية بصفة مستقلة، وفقا للقانون، والقيام من خلال مثل هذه الدعاوى بمعاقبة المجرمين، والفصل في جميع المسائل التي تكون محلا للنزاع، وتدعيم احترام القوانين والنظام القانوني للدولة، وحماية النظام الاجتماعي، وضمان عدم الاعتداء على الممتلكات القانونية للمواطنين وحقوقهم الشخصية، والديمقراطية وغيرها من الحقوق.

٣٢- وتعمل المحاكم الشعبية الجزئية كمحاكم أول درجة في القضايا الجنائية والمدنية والاقتصادية والإدارية ما لم ينص القانون أو اللوائح على اختصاص محاكم شعبية أعلى درجة أو محاكم شعبية خاصة بذلك؛ وهي تنظر في المنازعات المدنية التي لا تحتاج إلى محاكمة رسمية وفي الدعاوى الجنائية البسيطة؛ كما أنها توجه أنشطة لجان التوفيق الشعبية.

٣٣- وتعمل المحاكم الشعبية الابتدائية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون بالتحديد على اختصاصها بها، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الجزئية؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الجزئية؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام.

٣٤- وتعمل المحاكم الشعبية الاستئنافية كمحاكم أول درجة في القضايا التي ينص القانون على اختصاصها بها، وفي القضايا المحالة إليها من المحاكم الشعبية الأقل درجة؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بالقرارات والأحكام الصادرة من المحاكم الشعبية الابتدائية؛ كما أنها تنظر في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابات الشعبية بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام.

٣٥- وتختص المحكمة الشعبية العليا بمقتضى القانون بالنظر في القضايا الجنائية الهامة ذات الطابع الوطني، وفي الدعاوى المدنية، والمنازعات الاقتصادية، والدعاوى الإدارية ذات الأهمية الوطنية، وفي الدعاوى التي ترى أنه يتعين عليها أن تنظرها بوصفها محكمة أول درجة؛ وهي تنظر في الاستئنافات والاستئنافات المضادة المتعلقة بقرارات وأحكام المحاكم الشعبية الاستئنافية والخاصة؛ وتنظر أيضا في الاستئنافات المضادة المرفوعة من النيابة الشعبية العليا

بمقتضى إجراءات مراقبة الأحكام. وللمحكمة العليا أيضا الحق في أن تقوم للأغراض القضائية بتفسير النقاط القانونية المعينة التي تستخدمها المحاكم في إطار ممارستها لأنشطتها القضائية.

٣٦- وفيما يتعلق بالمحاكم الخاصة، فلقد أنشئت المحكمة العسكرية لتكون الجهاز القضائي لجيش التحرير الشعبي وللفصل في الجرائم العسكرية التي يرتكبها الأشخاص الذين يؤدون الخدمة وغيرها من القضايا الجنائية؛ وتعمل المحاكم البحرية كمحاكم أول درجة في القضايا البحرية وقضايا البحرية التجارية، بما في ذلك القضايا التي يشترك فيها مواطنون أجانب؛ وتفصل محاكم النقل بالسكك الحديدية في القضايا الجنائية التي تقع بالسكك الحديدية وفي المنازعات المتعلقة بانتهاك الحقوق المرتبطة بها. وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من المحاكم البحرية المحاكم الاستئنافية التي تقع في نفس دوائر هذه المحاكم. وتنظر في استئناف الأحكام التي تصدر من محاكم النقل بالسكك الحديدية المحاكم الابتدائية للنقل بالسكك الحديدية.

٣٧- وبمقتضى قانون تنظيم النيابات الشعبية، تختص النيابات الشعبية بالواجبات التالية:

(أ) التحقيق في قضايا الخيانة والأنشطة الانفصالية وغيرها من الجرائم الجسيمة التي تعرض وحدة الدولة من النواحي السياسية والقانونية والنظامية والحكومية للخطر؛

(ب) التحقيق في القضايا الجنائية التي ترد إليها مباشرة؛

(ج) فرز القضايا التي تقوم أجهزة الأمن العام بالتحقيق فيها واتخاذ قرار بشأنها إما بإلقاء القبض على المتهمين ومحاكمتهم أو بحفظ الدعوى؛ والإشراف على التحقيقات التي تباشرها أجهزة الأمن العام والتأكد من مشروعيتها وفعاليتها؛

(د) التحقيق في القضايا الجنائية ومباشرة إجراءات المحاكمة المتعلقة بها؛ والإشراف على أنشطة المحاكم الشعبية للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها؛

(ه) الإشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات التي تصدر في القضايا الجنائية وعلى أنشطة سلطات السجون والاحتجاز والإصلاح عن طريق العمل للتأكد من مشروعيتها وفعاليتها.

٣٨- ووفقا للقانون، تكفل النيابات الشعبية حق المواطنين في تقديم الشكاوى ضد موظفي الدولة الذين يخالفون القانون وتقوم بالتحقيق فيها وبتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بانتهاك الحقوق الشخصية والديمقراطية وغير ذلك من حقوق المواطنين.

٣٩- وأجهزة الأمن العام في الصين سلطات تابعة للدولة تقوم بحماية النظام الاجتماعي والأمن العام وتنتمي في إطار نظام السلطات الإدارية إلى أجهزة الدولة ولكنها تملك أيضا بمقتضى القانون بعض السلطات القضائية؛ فهي تعتبر مسؤولة في حالة الدعاوى الجنائية عن التحري عن الوقائع، والقيام بعمليات القبض والتحقيق الابتدائي، واتخاذ التدابير القسرية مثل احتجاز الأشخاص. ويتعين أيضا على أجهزة الأمن العام، إلى جانب أدائها لوظائفها القضائية بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية، أن تمتثل للوائح الشرطة الشعبية، واللوائح العقابية لإدارة الأمن، ولوائح النظام العام التي تصدرها وزارة الأمن العام، واللوائح والقواعد المحلية المختلفة المتعلقة بالأمن العام والتي تصدرها المجالس والحكومات الشعبية المحلية.

٤٠- ومثلما يقوم القانون بإسناد وظائف مختلفة للمحاكم الشعبية والنيابات الشعبية وأجهزة الأمن العام، فإنه يقوم، فيما يتعلق بمباشرة القضايا الجنائية، بتقسيم المسؤوليات والتعاون والعلاقات المتبادلة بينها طبقا لمقتضيات القانون لأن كلا منها لا تستطيع ممارسة سلطاتها إلا في حدود المسؤوليات المحددة لها: فلا يمكن لإحداها أن تحل محل الأخرى. فتنص المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المسؤولية عن التحري والاحتجاز ومباشرة التحقيق الابتدائي في المسائل الجنائية تقع على عاتق أجهزة الأمن العام. وتقع مسؤولية الإذن بالقبض والتحري (بما في ذلك التفتيش) وتوجيه الاتهام على عاتق النيابات الشعبية. وتقع مسؤولية المحاكمة على عاتق المحاكم الشعبية. وتوجد أحكام خاصة لضمان استقلال المحاكم وأجهزة النيابات في الدستور الصيني، وقانون تنظيم المحاكم الشعبية، وقانون تنظيم النيابات الشعبية.

٤١- والأجهزة القضائية جزء من الجهاز التنفيذي للدولة، حيث تخضع وزارة العدل والأجهزة القضائية وسلطات الإصلاح الجنائي على كافة مستويات الحكم المحلي لمجلس الدولة. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للأجهزة القضائية في تنفيذ العقوبات والإصلاح عن طريق الاحتجاز، والإشراف على إعادة التأهيل عن طريق العمل والتثقيف القانوني، والإشراف على المحامين والموثقين؛ وإدارة أنشطة لجان الوساطة الشعبية؛ والإشراف على كليات الحقوق التابعة للمعاهد السياسية والقانونية ومعاهد التعليم العالي وإدارتها؛ وتقديم توجيهات للجهود الدولية للمساعدة القضائية وإصدار منشورات ودوريات قضائية وقانونية.

٤٢- ولضمان المراقبة الإدارية الكاملة والمناسبة من حيث الوقت والفعالية، أنشأت الدولة نيابة خاصة مسؤولة عن مراقبة وفحص كيفية قيام الهيئات التابعة للدولة وموظفيها بتنفيذ قوانين الدولة لوائحها وقراراتها وأحكامها؛ وتتلقى هذه الهيئة الشكاوى والتقارير المتعلقة بالسلوك غير المشروع أو غير اللائق لسلطات الدولة وموظفيها وتنظر فيها؛ وتقوم وفقا للقانون بتسجيل القضايا والتحقيق فيها وتقدم بناء على نتائج تحقيقاتها توصيات إلى الجهاز الإداري المختص أو توجه إنذارات أو خطابات لوم أو أوامر بتنزيل الدرجة أو العزل أو غير ذلك من العقوبات المماثلة. ولا تماثل هذه الهيئة الدوائر الإدارية التي تنشئها المحاكم الشعبية بمقتضى قانون الدعاوى

الإدارية. فوظيفة الدوائر الإدارية هي النظر في القضايا الإدارية، لا سيما في القضايا التي يرفعها الأفراد والهيئات الجماعية والتنظيمات الأخرى الذين يرون أن إحدى الهيئات التابعة للدولة أو أحد موظفيها قد انتهك بأعمال معينة حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

باء - تدابير التعويض عن انتهاك الحقوق الفردية وأنظمة تعويض المجني عليهم وإعادة تأهيلهم

٤٣- في الصين، تتمتع الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بحماية الدستور والقانون. وعموما، هناك جانبان للحماية التي توفرها الدولة للحقوق والحريات الشخصية: الأول، يتكون من منع الاعتداء على الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين بالتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالتحريات والقبض والانتهاكات الأخرى للحقوق الشخصية؛ والثاني، يتكون من تمكين المواطنين قانونيا في حالة انتهاك حقوقهم الشخصية من تسجيل شكاوى أو تقديم تقارير أو رفع طعن.

٤٤- وتنص المادة ٤١ من الدستور على أن "للمواطنين الذين يصابون بخسائر نتيجة لقيام أي جهاز أو موظف من أجهزة الدولة أو موظفيها بانتهاك حقوقهم المدنية الحق في التعويض وفقا للقانون"؛ وتنص المادتان ٢ و٦٧ من قانون الدعاوى الإدارية على أنه يجوز بمقتضى هذا القانون للمواطنين أو الهيئات الجماعية أو التنظيمات الأخرى الذين يرون أن حقوقهم ومصالحهم المشروعة قد انتهكت نتيجة لأعمال معينة قام بها أحد الأجهزة الإدارية أو أحد موظفيها رفع الدعاوى إلى المحاكم الشعبية كما يجوز لهم أيضا المطالبة بالتعويض. وتنص المادة ٦٨ من نفس القانون على أن "يعتبر الجهاز الإداري للدولة أو الموظف التابع له الذي يتسبب عمدا أو نتيجة خطأ جسيم في الإضرار بأحد المواطنين مسؤولا عن تعويض هذا الضرر، وتسدد تكاليف هذا التعويض من موارد الحكومة المحلية. ويجوز للحكومات الشعبية على كافة المستويات أن تطالب الهيئة الإدارية المسؤولة بسداد جزء من تكاليف التعويض أو كلها.

٤٥- كذلك، تنص المادتان ٥٣ و٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمجني عليه الذي يلحقه ضرر نتيجة للعمل الإجرامي الذي يرتكبه المتهم، الحق في الادعاء مدنيا أثناء النظر في الدعوى الجنائية. وعند الاقتضاء، يجوز للمحكمة الشعبية أن تضع الأختام على ممتلكات المتهم أو أن تصادرها. ويتعين النظر في الدعوى المدنية والدعوى الجنائية معا. ويجوز إذا كان سيتسبب النظر في الدعويين معا في تأخير المحاكمة الجنائية تأخيرا مفرطا فقط أن تبدأ المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية وأن تنظر بعد ذلك في الدعوى المدنية وفقا لنفس الإجراءات. وفي حالة رفض الالتزام بسداد التعويض، يتيح القانون للمدعي اللجوء إلى المحاكم الشعبية للإلزام بالتنفيذ.

٤٦- ويتضمن القانون الصيني أحكاما أيضا بشأن جبر الضرر الأدبي كما في حالة المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي تنص على أنه "إذا كانت الجريمة تافهة بحيث لا تستوجب توقيع عقوبة جنائية، فإنه يجوز التنازل عن

العقاب، ولكن يجوز وفقا لظروف الدعوى توجيه توبيخ للمتهم أو تكليفه بتوقيع بيان يفيد توبته، أو بالاعتذار، أو بإعـــادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو بدفع تعويض عن الضرر، أو بتوقيع جزاء إداري عليه من جانب الإدارة المختصـــة". وتحتوي اللوائح العقابية لإدارة الأمن على حكم مماثل فيما يتعلق بالتعويض الأدبي. ويكون مثل هذا التعويض للخسارة التي تلحق بالطرف المضرور وليس بمثابة عقاب للمتهم. ويتوقف مقدار التعويض على ظروف كل حالة.

٤٧- وتبني الأجهزة القضائية والإدارية التابعة للدولة التعويض المستحق للمجني عليهم حاليا على مبدأ الإصلاح الكامل والمنصف. ولا توجد نصوص محددة في القانون فيما يتعلق بمقدار التعويض أو أسلوبه: فالأجهزة القضائية هي التي تحددهما وفقا لطبيعة كل حالة على حدة. وإذا لم يتلق المجني عليه أي تعويض أو كان التعويض المدفوع غير كاف، فإنه يجوز للمحاكم أن تطبق تدابير قسرية وفقا للقانون. وتقوم السلطة التشريعية الصينية حاليا بتعزيز مبدأ استخدام التعويض عن طريق الإسراع في صياغة قانون التعويض. وإلى حين صدور هذا القانون، من الجدير بالذكر أنه يجوز بناء على حكم إداري أو قضائي أن تقوم السلطات الإدارية بالتفاوض بشأن دفع بعض التكاليف مثل نفقات العلاج أو ما يفوت من الكسب أو نفقة المأكل، أو أن تأمر بها، كما يمكن رفع دعوى مدنية بها مع الدعوى الجنائية لكي تتمكن المحكمة من الحكم بدفع تعويض.

جيم - كيفية قيام الدستور والقوانين الأخرى بحماية الحقوق المختلفة المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان

٤٨- احترمـــت الصـــين واعترفت دائما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيـــزها. وتشـــيد الصين بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية عموما وتؤيدها كما أنها تؤدي من جانبها دورا بناء في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بصياغة الصكوك القانونية لحقوق الإنسان واعتمادها. ومنذ عام ١٩٨٠، وقعت الصين على سلسلة من الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان أو صدقت عليها أو انضمت إليها، منها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء عـــلى جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين، والاتفاقـــية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المـــرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل.

٤٩- وتمـــتع جمـــيع الحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان بحماية دستور الصين وبعض القوانين المنفصـــلة. فمثلا، ينص دستور الصين على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون (المادة ٣٣)؛ وعلى عدم جواز انتهاك الحرية الشخصية للمواطنين (المادة ٣٧)؛ وعلى عدم جواز انتهاك حرمة مساكنهم (المادة ٣٩)؛ وعلى حماية

الدولة لحقهم في امتلاك الدخل والمدخرات والمساكن وغيرها من الممتلكات القانونية التي يحصلون عليها بطريقة مشروعة (المادة ١٣)؛ وعلى عدم جواز الاعتداء على الكرامة الشخصية للمواطنين (المادة ٣٨)؛ وعلى حرية المواطنين في التعبير، والنشر، والتجمع، وتكوين الجمعيات، وتنظيم المسيرات والمظاهرات (المادة ٣٥)؛ وعلى حريتهم في العقيدة الدينية (المادة ٣٦)؛ وعلى واجبهم في تلقي التعليم وكذلك حقهم في ذلك (المادة ٤٦)؛ وعلى حقهم في تقديم الشكاوى وتوجيه الاتهامات ضد أجهزة الدولة وموظفيها، وعلى الحصول على تعويض (المادة ٤١)؛ وعلى حق جميع القوميات في استخدام لغتها وطريقة كتابتها وتطويرهما.

٥٠- وتحتوي قوانين ولوائح معينة أخرى مثل قانون الزواج، والمبادئ العامة للقانون المدني، والقانون الوطني للاستقلال الذاتي الإقليمي، وقانون التجمعات والمسيرات والمظاهرات، وقانون الدعاوى المدنية، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الدعاوى الإدارية، وقانون التعليم الإلزامي، وقانون حماية البيئة على أحكام محددة تحمي حقوق المواطنين الصينيين.

دال - كيفية التوفيق بين صكوك حقوق الإنسان والنظام القانوني للدولة

٥١- للتوفيق بين الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الداخلي ولكي تصبح هذه الاتفاقات جزءا من النظام القانوني الداخلي، يتعين، بمقتضى الفقرة ١٤ من المادة ٦٧ من الدستور، لانضمام الصين إلى أي اتفاق دولي لحقوق الإنسان أن توافق اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي على ذلك. وبمجرد موافقته عليه، يصبح الاتفاق ملزما بمقتضى القانون الصيني ويتعين على الصين أن تحترم الالتزامات المترتبة عليه: فلا يلزم اتخاذ أي إجراء قانوني خاص لتحويله إلى قانون داخلي.

٥٢- ولكن هل يمكن أن ينشأ عن أي اتفاقية دولية تنازع مع القانون الداخلي؟ يمكن القول ببساطة إنه عندما تبرم الصين معاهدة دولية أو تصبح طرفا فيها، فإنها تولي عناية فائقة لمسألة الاتساق بين المعاهدة والقانون الداخلي ولا يمكن أن ينشأ أي تنازع من حيث المبدأ. وفي حالة وجود تعارض بين إحدى المعاهدات الدولية والقانون الداخلي بشأن أي حكم معين، تكون للمعاهدة الأولوية ما لم تكن الصين قد قدمت تحفظا لدى التصديق عليها أو الانضمام إليها. ويرد هذا بوضوح في عدة أحكام تشريعية. أما فيما يتعلق بالعقاب، ففي حالة عدم وجود حكم خاص في الصك الدولي لحقوق الإنسان، فإنه يتعين الرجوع إلى القانون الداخلي الذي يتفق من حيث الغرض مع هذا الصك للاسترشاد به في كيفية المحافظة على فحوى الصك.

هاء - هل يجوز التمسك بصكوك حقوق الإنسان أمام المحاكم والأجهزة الإدارية وهل يجوز لهذه الجهات تطبيقها مباشرة أم يتعين تحويلها إلى قوانين أو لوائح داخلية قبل جواز تطبيقها من جانب السلطات المختصة؟

٥٣- في الصين، يرتب أي اتفاق دولي لحقوق الإنسان، بعد موافقة السلطة التشريعية عليه، التزامات يتعين على الصين أن تمتثل لها. وتطبق السلطتان القضائية والتنفيذية وجميع المؤسسات العامة المعنية عندئذ الاتفاق في نطاق اختصاص كل منها. وفيما يتعلق بالتحديد بمسألة العقوبات التي لا ينص الاتفاق على أحكام بشأنها، فإنه يتعين إنفاذ الأغلبية الساحقة من المعاهدات بالرجوع إلى القوانين الداخلية التي تتفق معها من حيث الغرض. وفي حالة وجود تعارض بين القانون الداخلي والاتفاق الدولي لحقوق الإنسان الذي قامت الصين بالتصديق عليه أو بالانضمام إليه، تكون للاتفاق الدولي الأولوية ما لم تكن الصين قد أبدت تحفظا بشأنها.

واو - هل هناك أي هيئة أو جهاز تابع للدولة مسؤول عن الإشراف على إعمال حقوق الإنسان؟

٥٤- يتفق الإشراف على تطبيق الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الصين مع الإشراف على تطبيق القانون الداخلي. ويشمل نظام الإشراف القانوني في الصين الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة، والهيئات الإدارية، والأجهزة القضائية، والجماهير.

٥٥- ويعني الإشراف الذي تقوم به الأجهزة التابعة لسلطات الدولة، الإشراف الذي يقوم به المجلس الوطني الشعبي ولجنته الدائمة على تطبيق أحكام الدستور والقوانين: وتكفل المجالس الشعبية على كافة المستويات واللجان الدائمة للمجالس الشعبية على مستوى المقاطعات فما فوقها، احترام الدستور والقوانين واللوائح الإدارية والقرارات المحلية في الدوائر الإدارية المتعلقة بكل منها. وهناك جانبان للإشراف على أسلوب تطبيق الدستور والقوانين: الأول يستوجب التحقق من مدى اتفاق كل قانون، ولائحة إدارية، وقرار وقاعدة محلية مع نص الدستور وروحه؛ والثاني يستوجب التحقق مما إذا كانت الإجراءات التي تتخذها أجهزة الدولة أو أي مؤسسة عامة أو أي مواطن تنطوي على مخالفة للدستور. ويملك المجلس الوطني الشعبي سلطة تعديل أو إلغاء أي قانون أو لائحة تنطوي على مخالفة للدستور، بما في ذلك القرارات غير المناسبة التي تتخذها اللجنة الدائمة؛ وتملك اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي سلطة إلغاء اللوائح والقرارات والأحكام الإدارية التي تتعارض مع الدستور أو القوانين، واللوائح والقرارات المحلية التي تصدرها الأجهزة التي تباشر سلطات الدولة في المقاطعات والأقاليم المستقلة ذاتيا والبلديات التي تدار مباشرة التي تتعارض مع الدستور أو القوانين أو اللوائح الإدارية. وتملك المجالس الشعبية المحلية ولجانها الدائمة على المستوى الإقليمي فما فوقه سلطة إلغاء القرارات والأحكام غير المناسبة التي تصدرها الحكومات الشعبية على ذات المستوى والقرارات غير المناسبة التي تصدرها المجالس الشعبية على المستويات الأدنى.

٥٦- ويعني الإشراف الذي تباشره الهيئات الإدارية أن الأجهزة الإدارية ذات المستوى الأعلى درجة تشرف على الأجهزة الإدارية ذات المستويات الأدنى درجة، وأن الأجهزة الإدارية تشرف على أعمال وحدات العمل الصناعية والتجارية والمواطنين لضمان امتثالهم للقوانين واللوائح الإدارية واحترامهم لها.

٥٧- وفي عام ١٩٨٦، أصدر المجلس الوطني الشعبي السادس في دورته الثامنة عشرة قرارا بإنشاء نيابات للإشراف على الأسلوب الذي تنفذ به أجهزة الدولة وموظفيها القوانين واللوائح والقرارات والأحكام، ولتلقي التقارير والشكاوى المتعلقة بهيئات الدولة وموظفيها الذين يقومون بمخالفة القوانين أو الإخلال بقواعد الانضباط، وتسجيل الدعاوى والتحقيق فيها وفقا للقانون وتقديم توصيات وفقا للنتائج التي يسفر عنها التحقيق إلى الهيئات الإدارية المختصة أو إصدار إنذارات أو خطابات لوم مكتوبة أو أوامر بتنزيل الدرجة أو بالفصل أو بغير ذلك من مثل هذه العقوبات.

٥٨- وفي إطار الإشراف القضائي، تراقب المحكمة الشعبية العليا القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى درجة التي تكون قد حازت فعلا قوة الشيء المحكوم به، وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية القرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم الشعبية الأدنى منها والتي تكون قد حازت فعلا قوة الشيء المحكوم به. وإذا تبين لهذه المحاكم أن هناك خطأ في الوقائع أو القانون، فإنه يكون من حقها أن تعيد النظر في الدعوى أو أن تأمر المحكمة الأدنى درجة بإعادة النظر فيها. وإذا تبين لرئيس إحدى المحاكم الشعبية أن هناك خطأ في قرار أو حكم صدر من محكمته وأصبح نافذا فعلا، فإنه يتعين عليه أن يحيل الموضوع إلى اللجنة القضائية لاتخاذ إجراء في هذا الشأن. وتراقب المحاكم الشعبية الاستئنافية الأنشطة القضائية للمحاكم الشعبية الأدنى درجة.

٥٩- والنيابات الشعبية هيئات إشرافية قانونية خاصة تشمل وظائفها المحددة الإشراف على التحقيقات والمحاكمات والسجون، وإساءة استعمال موظفي الدولة لسلطاتهم جنائيا، والإشراف على القضايا المدنية والدعاوى الإدارية. وتراقب النيابات الشعبية تطبيق القوانين عن طريق ممارسة ما لها من سلطات النيابة. ولا تباشر النيابات الشعبية وظيفتها الرقابية بالإشراف على كيفية إنفاذ جميع القوانين ولكن، وفقا للقوانين نفسها، بممارسة سلطات النيابة في حدود معينة. فتشرف النيابات الشعبية على كل مستوى على الأجهزة التابعة للدولة وموظفيها ولكنها غير مطالبة بمباشرة التحقيق وتحديد المسؤوليات إلا عند وقوع مخالفات جسيمة للقانون. أما في حالة حدوث مخالفات عادية للسياسات المرسومة أو للانضباط، فإن الهيئات الإشرافية هي التي تتدخل.

٦٠- والمقصود بالإشراف الجماهيري هو الاشتراك المكثف والتلقائي وبأشكال مختلفة لجماهير الشعب في مراقبة إنفاذ القوانين من جانب موظفي الدولة. وقد يتخذ هذا الإشراف الأشكال التالية:

- إشـــراف التنظيمات العامة: تشرف المؤتمرات الاستشارية السياسية الشعبية على ممارسة شؤون الدولة والامتثال للدستور والقوانين عن طريق المشاورات والمناقشات والنقد والمقترحات؛

- إشـــراف الـــرأي العام: تكشف جماهير الشعب، عن طريق الصحف والإذاعة ووسائط الإعلام الأخـــرى، عن أي نوع من السلوك غير المشروع أو غير الانضباطي، وتساند الجهاز القضائي وتشرف على قيامه بالمعاقبة على الجرائم وفقا للقانون؛

- إشـــراف الجماهير: المقصود بذلك هو الاشتراك المباشر للجماهير في الإشراف النظامي، بما في ذلك إصدار القوانين وتطبيقها وتنفيذها. وتقدم الدولة فرصا وضمانات عديدة لذلك مثل إقامة مراكز الاستقبال ومكاتب البريد والخطوط الهاتفية.

رابعا - نشر صكوك حقوق الإنسان

٦١- تنشر الحكومة الصينية وتوزع على نطاق واسع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعترف بها الصين أو التي تنضم إليها لزيادة إلمام الجماهير والهيئات المعنية بالحقوق التي تدعو إليها.

٦٢- ووفقا للإجراءات النظامية، يتعين على الإدارات الحكومية ذات الصلة أن تقوم بدراسة ومناقشة الصكوك الدولـــية لحقوق الإنسان التي يراد تصديق الصين عليها أو انضمامها إليها وأن تحال بعد ذلك إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي للموافقة عليها؛ وبمجرد التصديق، تقوم الحكومة بنشر هذه الصكوك في جميع أرجاء القطر وتبدأ الإدارات المعنية في تنفيذها.

٦٣- وتنشـــر صكوك حقوق الإنسان أساسا عن طريق الأخبار اليومية، والتلفزيون ونشرات الأخبار المذاعة، والصـــحافة، وغيرهـــا. وقد تعقد الهيئات الحكومية أو التنظيمات الشعبية اجتماعات وتطبع وتوزع مواد بشأن موضوع معين أو تنظم حملات تستغرق يوما واحدا في كافة المدن أو في جميع أرجاء القطر، أو تحرر تقارير، أو تنظم جولات للمحاضرات أو معارض للصور الفوتوغرافية أو حفلات فنية، أو ما إلى ذلك لنشر رسالتها. وتنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الشباب والمسنين والمعوقين عن طريق البرامج الدراسية المتعلقة بالنظم القانونية والتي تقدم في المـــدارس الابتدائية والثانوية كما أنها تنشر في حالة المسنين والمعوقين في الشوارع والمساكن التي يعيشون فيها لتوعيتهم بحقوقهم؛ وتستخدم الاختبارات ومجموعات الوثائق مثل المجموعة المعنونة "استعراض مواد الأمم المتحدة المـــتعلقة بمنع الجريمة والمواضيع المتصلة بها" لنشر المعلومات المتعلقة بمثل هذه الحقوق بين موظفي الدولة، لا سيما بين موظفي الأمن العام، والنيابات، والمحاكم، والقضاة.

٦٤- وأنشـــأت مؤسســـات عامة للبحوث ومعاهد تعليمية عالية كثيرة في السنوات الأخيرة كليات لحقوق الإنسان فيها لإجراء بحوث متخصصة بشأن حقوق الإنسان وتقوم هذه المؤسسات والمعاهد كثيرا بتنظيم حلقات دراسية محلية أو قومية.

٦٥- وتميل أنشطة النشر والدعاية المذكورة، عند عقدها في المناطق التي تقيم فيها أقليات قومية، إلى استخدام لغات القوميات المعنية كما تستخدم لغات الأقليات المحلية أيضا في البرامج التلفزيونية التي تبث والمنشورات التي توزع في هذه المناطق.

٦٦- وتستخدم الحكومة أيضا الدعاية التي تهدف إلى تعزيز معرفة الجماهير بوجه عام بالنظم القانونية، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لتعزيز توعية الجماهير بها. وفي عام ١٩٨٥، أصدرت الحكومة قرارا يدعو إلى تنظـــيم حملـــة في جميع أرجاء القطر تستغرق خمس سنوات لتوسيع نطاق المعلومات القانونية العامة للشعب. ووفقا للإحصائيات، بلغ في عام ١٩٨٨ عدد الأشخاص الذين تلقوا قدرا من التعليم القانوني العام ٥٢٠ مليون نســـمة مـــن بين ٧٥٠ مليونا يخضعون للقانون العام. وأصدرت الحكومة، لتدعيم ثمار الحملة الخمسية وتوسيع نطاقها، قرارا آخر ستواصل بمقتضاه اعتبارا من عام ١٩٩١، ولفترة خمس سنوات أيضا، تنظيم أنواع كثيرة من الأنشطة الدعائية والتعليمية للنظم القانونية.

٦٧- ووزارة خارجـــية جمهوريـــة الصين الشعبية هي المسؤولة عن تقديم التقارير، امتثالا للمعاهدات الدولية لحقـــوق الإنســـان، إلى الهيئات الخاصة المنشأة بمقتضى تلك المعاهدات. وتجمع وزارة الخارجية المواد والمعلومات اللازمة للتقارير من وكالات الأنباء المحلية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية. وما يرد في التقارير لا يكون عادة موضعا للمناقشات العامة ولكن التقارير تصبح متاحة للجماهير بمجرد استكمالها.

الجزء الثاني

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩]

أولا- الأرض والسكان

٦٨- فيما يلي معلومات إحصائية أساسية، استخدمت فيها أحدث الأرقام المتوفرة:

(أ) السكان بحسب الجنس

الجنس	منتصف ١٩٨٧ (بالملايين)	منتصف ١٩٩٢ (بالملايين)	منتصف ١٩٩٩ (بالملايين)
الذكور	٢,٩	٢,٨	٣,٤
الإناث	٢,٧	٢,٩	٣,٤
المجموع	٥,٦	٥,٨	٦,٨

(ب) السكان بحسب العمر والجنس

العمر	الجنس	النسبة المئوية من مجموع السكان		
		منتصف ١٩٨٧	منتصف ١٩٩٢	منتصف ١٩٩٩
تحت الخامسة عشرة	ذكور	١١,٧	١٠,٦	٨,٨
	إناث	١٠,٨	٩,٩	٨,٢
من ١٥ إلى ٦٤ سنة	ذكور	٣٦,٣	٣٦,٢	٣٦,٦
	إناث	٣٣,٢	٣٤,٢	٣٥,٨
٦٥ سنة وما فوق	ذكور	٣,٤	٤,٠	٤,٩
	إناث	٤,٥	٥,٠	٥,٨
جميع الفئات العمرية	ذكور	٥١,٤	٥٠,٣	٥٠,٣
	إناث	٤٨,٦	٤٩,٢	٤٩,٧

(ج) المستوى التعليمي (بالنسبة للبالغين من العمر ١٥ عاما فما فوق)

المستوى التعليمي	النسبة المئوية					
	١٩٨٦		١٩٩١		١٩٩٦	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مدرسة/روض أطفال	٧,٠	٢١,٦	٧,١	١٨,٥	٥,١	١٣,٨
ابتدائي	٣٠,٨	٢٧,٧	٢٦,١	٢٤,٣	٢٢,٧	٢٧,٦
ثانوي وما فوق	٦٢,٢	٥٠,٧	٦٦,٨	٥٧,٢	٧٢,٢	٦٣,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٨٨,٤٪: (١٩٨٤) ٩٠,٥٪: (١٩٩٦)

(هـ) النسبة المئوية من السكان (باستثناء البكم) البالغة أعمارهم خمس سنوات فما فوق بحسب اللغة/ اللهجة المستعملة عادة

اللغة/اللهجة المستعملة عادة	النسبة المئوية	
	١٩٩١	١٩٩٦
كانتونيه	٨٨,٧	٨٨,٧
بوتونغا	١,١	١,١
غير ذلك من اللهجات الصينية	٧,٠	٥,٨
الإنكليزية	٢,٢	٣,١
غيرها	١,٠	١,٣
	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(و) المعدلات الخام للمواليد والوفيات

	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
معدل المواليد الخام (لكل ١ ٠٠٠ نسمة)	١٢,٦	١٢,٣	٧,٩
معدل الوفيات الخام (لكل ١ ٠٠٠ نسمة)	٤,٨	٥,٣	٤,٩

(ز) متوسط العمر المتوقع عند الولادة (عدد السنوات)

الجنس	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
ذكور	٧٤,٢	٧٤,٨	٧٧,٢
إناث	٧٩,٧	٨٠,٧	٨٢,٦

(ح) معدل وفيات الرضع (لكل ٠٠٠ ١ مولود حي)

١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
٧,٤	٤,٨	٣,٢

(ط) معدل وفيات الأمهات (عدد الوفيات لكل ٠٠٠ ١٠٠ من مجموع المواليد)

١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
٤,٣	٥,٥	١,٩

(ي) معدل الخصوبة

	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
المعدل العام للخصوبة (لكل ٠٠٠ ١ أنثى تبلغ من العمر ما بين ١٥-٤٩ عاما) باستثناء الخادمات الأجنبيات	٤٧,٩	٤٦,٣	٢٩,١

(ك) النسبة المئوية من أرباب الأسر المعيشية حسب الجنس

الجنس	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦
ذكور	٧٣,٠	٧٤,٣	٧٢,٨
إناث	٢٧,٠	٢٥,٧	٢٧,٢

(ل) معدل البطالة

	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٨
(متوسط التقديرات المستقاة من "مسوحات الأسر المعيشية العامة" الفصلية عن السنة ذات الصلة)	١,٧	٢,٠	٤,٧

(م) نسبة التضخم

'١' الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب	
السنة	معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب (نسبة مئوية)
١٩٩٠	١٠,٢
١٩٩١	١١,٦
١٩٩٢	٩,٦
١٩٩٣	٨,٨
١٩٩٤	٨,٨
١٩٩٥	٩,١
١٩٩٦	٦,٣
١٩٩٧	٥,٨
١٩٩٨*	٢,٨

ملاحظة: تم وضع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب على أساس أنماط إنفاق زهاء ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والتي كان متوسط إنفاقها الشهري يتراوح بين ٠٠٠ ٤ دولار من دولارات هونغ كونغ و٩٩٩ ٥٩ دولارا في الفترة الأساسية من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويمثل ذلك تقريبا نفقات شهرية تتراوح بين ٧٠٠ ٤ و٤٠٠ ٧١ من دولارات هونغ كونغ بأسعار عام ١٩٩٨.

'٢' مخفض الأسعار الضمني للناتج المحلي الإجمالي		
سنة المخفض	(١٠٠=١٩٩٠)	معدل التغير السنوي(٪)
١٩٩٠	١٠٠,٠	٧,٥
١٩٩١	١٠٩,٢	٩,٢
١٩٩٢	١١٩,٨	٩,٧
١٩٩٣	١٣٠,٠	٨,٥
١٩٩٤	١٣٩,٠	٦,٩
١٩٩٥	١٤٢,٥	٢,٥
١٩٩٦	١٥٠,٩	٥,٩
١٩٩٧	١٥٩,٨	٥,٩
١٩٩٨*	١٦١,٢	٠,٩

(ن) الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧

السنة	بأسعار السوق الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	بأسعار السوق الثابتة (١٩٩٠) (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٩٩٠	٧٤ ٧٩١	٧٤ ٧٩١
١٩٩١	٨٦ ٠٢٧	٧٨ ٧٥٦
١٩٩٢	١٠٠ ٦٧٦	٨٤ ٠١٣
١٩٩٣	١١٦ ٠١١	٨٩ ٢٢٢
١٩٩٤	١٣٠ ٨٠٨	٩٤ ١٣٩
١٩٩٥	١٣٩ ٢٣٨	٩٧ ٧٠٣
١٩٩٦	١٥٤ ١١٠	١٠٢ ١١٤
١٩٩٧	١٧١ ١٠٥	١٠٧ ٠٨٤
*١٩٩٨	١٦٣ ٦٤٥	١٠١ ٥٤٣

(س) الدخل للفرد الواحد

(الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد ١٩٩٠-١٩٩٨)

السنة	بأسعار السوق الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	بأسعار السوق الثابتة (١٩٩٠) (بملايين الدولارات الأمريكية)
١٩٩٠	١٣ ١١١	١٣ ١١١
١٩٩١	١٤ ٩٥٦	١٣ ٦٩٢
١٩٩٢	١٧ ٣٥٧	١٤ ٤٨٤
١٩٩٣	١٩ ٦٦٠	١٥ ١٢٠
١٩٩٤	٢١ ٦٧٤	١٥ ٥٩٨
١٩٩٥	٢٢ ٦١٨	١٥ ٨٧١
١٩٩٦	٢٤ ٤١٩	١٦ ٢٨٠
١٩٩٧	٢٦ ٣١٥	١٦ ٤٦٩
*١٩٩٨	٢٤ ٤٧٢	١٥ ١٨٥

(ع) الدين الخارجي: لا تحصل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على أية قروض خارجية

* تشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي إلى التقديرات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - الوثيقة الدستورية

٦٩- وفقا لأحكام المادة ٣١ والفقرة الفرعية ١٣ من المادة ٦٢ من دستور جمهورية الصين الشعبية، إضافة إلى مقررات المجلس الوطني الشعبي المعتمدة إبان الدورة الثالثة للمجلس الوطني الشعبي الوطني السابع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠، تم إنشاء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من جمهورية الصين الشعبية في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. كما دخل القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من جمهورية الصين الشعبية حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ أيضا. وبموجب مبدأ "بلد واحد - ونظامان"، فإن النظام والسياسات الاشتراكية لا تطبق في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ويبقى النظام الرأسمالي السابق وطريقة الحياة دون تغيير لفترة ٥٠ عاما.

٧٠- وبغية تحقيق مبدأ "بلد واحد -ونظامان" على الوجه الكامل ينص القانون الأساسي على إطار عريض للعلاقة بين السلطات المركزية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصل الثاني)، والحقوق والواجبات الأساسية لسكان هونغ كونغ (الفصل الثالث)، والهيكل السياسي (الفصل الرابع)، والنظم الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصلان الخامس والسادس)، وإدارة شؤونها الخارجية (الفصل السابع)، إضافة إلى تفسير وتعديل القانون الأساسي (الفصل الثامن).

٧١- وينص القانون الأساسي بين أمور أخرى على ما يلي:

(أ) تتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بقدر كبير من الاستقلال الذاتي فيما عدا شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وتمارس التشريع التنفيذي والسلطة القضائية المستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية. وتناط سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمحكمة الاستئناف النهائي القائمة في المنطقة؛

(ب) تتألف السلطات التنفيذية والتشريعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من السكان الدائمين لهونغ كونغ؛

(ج) تبقى القوانين التي كانت سارية في هونغ كونغ فيما مضى، مثل القانون العام، وقواعد العدالة، والقوانين الوضعية، والتشريعات الملحقة والقانون العرفي نافذة المفعول، باستثناء ما يخل منها بالقانون الأساسي، رهنا بأي تعديل تجريه السلطة التشريعية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛

(د) لا تنطبق القوانين الوطنية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فيما عدا تلك المدرجة في المرفق الثالث بالقانون الأساسي وتطبق القوانين المدرجة في المرفق المذكور على الصعيد المحلي عن طريق إصدار أو تشريع القوانين من قبل "المنطقة". وللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي أن تضيف إلى، أو تحذف من، قائمة القوانين الواردة في المرفق الثالث ما تراه مناسبا بعد التشاور مع لجنة القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحكومتها؛

(هـ) تخـــول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطة تسيير شؤونها الخارجية بنفسها. ويجوز لمنطقة هونـــغ كونغ الإدارية الخاصة أن تضطلع لوحدها، مستخدمة في ذلك اسم "هونغ كونغ، الصين" بإقامة وتطوير العلاقات وإبرام وتنفيذ الاتفاقات مع الدول والأقاليم الأجنبية والمنظمات الدولية ذات الصلة في المجالات المناسبة، بمـــا في ذلـــك المجـــالات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية وميادين الشحن والاتصالات والسياحة والثقافة والرياضة؛

(و) تـــبقى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ميناء حرا مفتوحا، وأراض جمركية منفصلة ومركزا مالـــيا دولـــيا. ويبقى تدفق رأس المال حرا غير مقيد. وتصدر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وتدير عملتها الخاصة بها؛

(ز) ترســـم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سياساتها الخاصة بها فيما يتعلق بتنمية التعليم والعلم والثقافة والرياضة والعمل والخدمات الاجتماعية، ويتمتع سكان هونغ كونغ بحرية المعتقد الديني؛

(ح) يتمتع سكان هونغ كونغ بمجموعة واسعة من الحريات والحقوق ويتم تناول هذا الموضوع بالمزيد من التفصيل في البند الذي يحمل عنوان "الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان"، و

(ط) تـــبقى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقات منظمة العمل الدولية المطبقة في هونغ كونغ سارية المفعول. وتنفذ عن طريق قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

باء - نظام الحكم

الهيكل العام

٧٢- يضطلع بالسلطة التنفيذية الرئيسية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة رئيس "المنطقة". ويساعده مجلس تنفـــيذي في رسم السياسات. ويشكل المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة السلطة التشريعية في "المـــنطقة" - حيث يسن القوانين أو يعدلها أو يلغيها ويقر الضرائب والنفقات العامة ويثير المسائل المتصلة بعمل

الحكومـــة. وينص القانون الأساسي وكذلك "القرار الخاص بطريقة تشكيل أول حكومة وأول مجلس تشريعي في مـــنطقة هونـــغ كونـــغ الإداريـــة الخاصة" الذي اعتمد في الدورة الثالثة للمجلس الوطني الشعبي السابع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠ على طريقة تشكيل المجلس التشريعي. وتستشار منظمات الدوائر، المنشأة وفقا للمادتين ٩٧ و٩٩ مـــن القـــانون الأساسي، بشأن إدارة هذه الدوائر وشؤونها وإن كانت هيئات غير سياسية. ويوجد جهاز قضائي مستقل.

الرئيس التنفيذي

٧٣- ينص القانون الأساسي على أن يتم اختيار الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عن طريق الانـــتخابات أو المشاورات التي تجرى محليا وعلى أن يتم تعيينه من قبل الحكومة الشعبية المركزية. وسيتم تحديد طريقة اختيار الرئيس التنفيذي في ضوء الأوضاع الفعلية السائدة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وطبقا لمبدأ التقدم التدريجي المنظم.

٧٤- وتم اختـــيار أول رئـــيس تنفيذي وفقا "للقرار الخاص بطريقة تشكيل أول حكومة وأول مجلس تشريعي لمـــنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة" الصادر عن المجلس الوطني الشعبي. وقد تم تشكيل لجنة انتقاء لتقديم توصية بمرشـــح إلى الحكومة الشعبية المركزية لتعيينه. وتتألف لجنة الانتقاء من ٤٠٠ عضو من مختلف قطاعات المجتمع. وسيتم انتخاب الرئيس التنفيذي في المستقبل من جانب لجنة انتخاب تضم ٨٠٠ عضو.

٧٥- وينص المرفق الأول بالقانون الأساسي على أنه يجوز إدخال تعديلات على طريقة اختيار الرئيس التنفيذي فيما يخص فترات شغله للوظيفة اللاحقة لعام ٢٠٠٧ بتأييد أغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس التشريعي وموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ أية تعديلات من هذا القبيل إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي لإقرارها. وتنص المادة ٤٥ من القانون الأساسي على أن الهدف النهائي هو اختيار رئيس تنفيذي بالاقتراع العام بعد تسميته من قبل لجان تسمية تضم تمثيلا واسع النطاق وفقا للإجراءات الديمقراطية.

المجلس التنفيذي

٧٦- يـــتم تعيين أعضاء المجلس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الرئيس التنفيذي من بين كبار مسؤولي السلطات التنفيذية، وأعضاء المجلس التشريعي والشخصيات العامة. ويعود أمر البت في تعيينهم أو عـــزلهم إلى الرئيس التنفيذي. ولا يوجد نص على تحديد عدد هؤلاء الأعضاء المعينين الإجمالي. وهناك في الوقت الحاضر ١٤ عضوا.

٧٧- ويجتمع المجلس عادة مرة واحدة في الأسبوع، برئاسة الرئيس التنفيذي. وتقتضي المادة ٥٦ من القانون الأساسي على إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي قبل اتخاذ أية قرارات هامة في مجال السياسة العامة وتقديم مشاريع قوانين إلى المجلس التشريعي. ويدلي الأعضاء بمشورتهم على أساس فردي، لكنه يتم عرض الاستنتاجات التي يتوصل إليها المجلس باعتبارها قرارات جماعية.

المجلس التشريعي

٧٨- تنص المادة ٦٨ من القانون الأساسي على أن يتم تشكيل المجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عن طريق الانتخاب. ويتم تحديد طريقة تشكيله في ضوء الأوضاع السائدة في المنطقة الإدارية الخاصة ووفقا لمبدأ التقدم التدريجي والمنظم. وتكوين المجلس التشريعي في أول ثلاث فترات من ولايته هو التالي:

الأعضاء	الفترة الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٠ (سنتان)	الفترة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (٤ سنوات)	الفترة الثالثة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (٤ سنوات)
المنتخبون من قبل الدوائر الجغرافية بالاقتراع المباشر	٢٠	٢٤	٣٠
المنتخبون من قبل الدوائر الانتخابية	٣٠	٣٠	٣٠
المنتخبون من جانب لجنة الانتخاب	١٠	٦	-
المجموع	٦٠	٦٠	٦٠

٧٩- وتولى المجلس التشريعي الحالي (الولاية الأولى) مهامه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وحل محل المجلس التشريعي المؤقت الذي شكل للقيام بدور المجلس التشريعي السابق لهونغ كونغ (المنشأ في عهد الحكم البريطاني). وكان هذا الأخير قد حل بعد أن استأنفت جمهورية الصين الشعبية ممارسة سيادتها على هونغ كونغ وألغيت الصكوك الدستورية السابقة.

٨٠- وينص المرفق الثاني بالقانون الأساسي أيضا على أنه يجوز إجراء تعديلات على طريقة تشكيل المجلس التشريعي بعد عام ٢٠٠٧ بتأييد غالبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس وموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ أية تعديلات من هذا القبيل إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي لإدراجها في سجلاتها. ووفقا للمادة ٦٨ من القانون الأساسي، فإن الهدف النهائي من ذلك هو انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي عن طريق التصويت العام.

٨١- ووفقا للمادة ٧٣ من القانون الأساسي فإن سلطات ووظائف المجلس التشريعي تضم إنفاذ أو تعديل أو إلغاء القوانين طبقا لأحكام القانون الأساسي والإجراءات القانونية، ودراسة الميزانيات التي تقدمها الحكومة وإقرارها، والموافقة على الضرائب والنفقات العامة، وتلقي ومناقشة بيانات الرئيس التنفيذي المتعلقة بالسياسة العامة، وإثارة المسائل المتعلقة بعمل الحكومة، ومناقشة أية قضية تخص المصلحة العامة، وإقرار تعيين قضاة محكمة الاستئناف النهائي وكبير قضاة المحكمة العليا وعزلهم، وتلقي الشكاوى من سكان هونغ كونغ والبت فيها. كما يتمتع المجلس بسلطة توجيه التهم إلى الرئيس التنفيذي ومحاكمته في ظل ظروف معينة محددة.

المجالس المحلية

٨٢- أنشئت المجالس المحلية الـ١٨ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بموجب قانون المجالس المحلية. وتسدي هذه المجالس المشورة لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فيما يتعلق بالشؤون المحلية وتشجع الأنشطة الترفيهية والثقافية والتحسينات البيئية في دوائرها. وتتألف هذه المجالس من أعضاء منتخبين وآخرين معينين. وفضلا عن ذلك، يكون رؤساء اللجان الريفية المحلية أعضاء في المجالس المحلية بالمناطق الريفية بحكم منصبهم. ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مقسمة إلى ٢٩٠ دائرة لكل واحدة منها عضو منتخب. وتضم هذه المجالس ١٠٢ من الأعضاء المعينين و٢٧ عضوا بحكم منصبهم.

٨٣- وتقوم المجالس بدور أوسع نطاقا من دور الهيئات المحلية المؤقتة التي كانت موجودة قبلها. وأنشأت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هذه المجالس في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ لتقوم بالدور الاستشاري الذي كانت تقوم به الهيئات المحلية السابقة التي تم حلها بعد أن استأنفت جمهورية الصين الشعبية ممارسة سيادتها على هونغ كونغ.

إلغاء المجالس البلدية

٨٤- ألغيت المجالس الإقليمية والحضرية التي يعرفها الجميع باسم المجالس البلدية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، شأنها شأن المجلس التشريعي والهيئات المحلية السابقة، واستعيض عنها بالمجالس المؤقتة بعد أن استأنفت الصين ممارسة سيادتها على هونغ كونغ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وبعد المشاورات العامة التي أجريت في منتصف عام ١٩٩٨، تقرر إعادة تنظيم الهيكل المستعمل لتقديم الخدمات البلدية بهدف تحسين التنسيق وزيادة الفعالية. ويتبين من تحليل الردود أن هناك تأييدا عاما لوضع هيكل جديد لتقديم الخدمات تستأنف فيه الحكومة الاضطلاع بالمسؤولية المباشرة عن الأمن الغذائي والنظافة البيئية. وهناك أيضا تأييد لإصلاح الإطار الإداري لتقديم الخدمات الفنية والثقافية والرياضية والترفيهية.

٨٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اعتمد المجلس التشريعي مشروع قانون (إعادة التنظيم) تقديم الخدمات البلدية. ويوفر هذا الأخير أساسا قانونيا لإعادة تنظيم الخدمات البلدية. وحلت المجالس البلدية المؤقتة بعد انتهاء مدة ولاية أعضائها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وأنشأت الحكومة وكالات متخصصة جديدة تتولى المسؤولية عن الأمن الغذائي والنظافة البيئية والخدمات الترفيهية والثقافية ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

هيكل الإدارة

٨٦- الرئيس التنفيذي هو رئيس حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وإذا عجز الرئيس التنفيذي عن الاضطلاع بمهامه لفترة قصيرة، يضطلع بها مؤقتا رئيس وزراء الإدارة، أو وزير المالية أو وزير العدل بهذا الترتيب.

٨٧- وتتألف إدارة حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من وزارة الشؤون الإدارية ووزارة المالية ووزارة العدل ومكاتب وشعب لجان مختلفة. ويوجد حاليا ١٣ مكتبا للسياسة العامة ومكتبان للموارد معنيان بالشؤون المالية والخدمة المدنية على التوالي. وتشكل مجموع هذه المكاتب التي يرأس كل منها أمين، مجتمعة، أمانة الحكومة.

٨٨- وفيما عدا استثناءات معينة، يتحمل رؤساء المصالح الحكومية المسؤولية أمام أمناء المكاتب عن إدارة مصالحهم وتنفيذ سياسة الحكومة المقررة على نحو يتسم بالكفاءة. أما الاستثناءات فهي اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد ولجنة مراجعة الحسابات، اللتان تعمل كل منهما بصورة مستقلة وتعد مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي.

النظام القضائي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

٨٩- يرتكز النظام القضائي بصورة وطيدة على حكم القانون وعلى سلطة قضائية مستقلة عن السلطات التنفيذية وعن الهيئة التشريعية.

٩٠- وتنص المادة ١٩ من القانون الأساسي على منح منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطات قضائية مستقلة، بما فيها سلطة إصدار الأحكام النهائية. وتمارس محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ولاية قضائية على جميع الدعاوى في المنطقة، وتبقى القيود التي يفرضها على ولايتها القضائية النظام القانوني والمبادئ التي كانت سارية المفعول في هونغ كونغ فيما مضى.

٩١- وتضم المحاكم القضائية محكمة الاستئناف النهائي، والمحكمة العليا (التي تضم محكمة الاستئناف ومحكمة البداية)، والمحكمة المحلية، ومحكمة الصلح، ومحكمة الأراضي ومحكمة العمل ومحكمة المطالبات الصغيرة ومحكمة المواد البذيئة ومحكمة قاضي الوفيات. وتنظر المحاكم وتفصل في جميع المحاكمات الجنائية والنزاعات المدنية، سواء حصلت بين أفراد أو بين أفراد وبين حكومة الإقليم.

٩٢- وتنص المادة ٨٢ من القانون الأساسي أيضا على أن سلطة إصدار الأحكام النهائية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هي من حق محكمة الاستئناف العليا في الإقليم، والتي يجوز لها، عند الاقتضاء، دعوة قضاة من اختصاصات أخرى في القانون العام للانضمام إلى محكمة الاستئناف العليا. وبمقتضى المادة ٨٣، ينص القانون على هيكل وسلطات ووظائف محاكم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على جميع المستويات.

٩٣- ويتعين أن يتأهل جميع القضاة والمسؤولين القضائيين كممارسين قانونيين في هونغ كونغ أو في ولاية قانونية عامة وأن يتمتعوا بخبرات مهنية واسعة. وتنص المادة ٨٨ من القانون الأساسي على "تعيين قضاة المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية لجنة مستقلة تتألف من القضاة المحليين ومن أشخاص يمارسون المحاماة وأشخاص بارزين من قطاعات أخرى".

٩٤- ويضمن للقضاة أمنهم الوظيفي. حيث تنص المادة ٨٩ على أنه "لا يجوز عزل أي قاض في أي محكمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلا عند عجزه عن الاضطلاع بواجباته أو إساءة التصرف والسلوك، وذلك من قبل الرئيس التنفيذي بناء على توصية من محكمة يعينها كبير قضاة محكمة الاستئناف العليا وتضم ثلاثة قضاة محليين على الأقل. ولا يجوز إجراء تحريات بحق كبير قضاة محكمة الاستئناف العليا في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلا لعجزه عن الاضطلاع بواجباته، أو لإساءة التصرف والسلوك، وذلك من قبل محكمة يعينها الرئيس التنفيذي وتتألف من خمسة قضاة محليين على الأقل ويجوز أن يعزله الرئيس التنفيذي بناء على توصية من المحكمة وطبقا للإجراءات التي ينص عليها هذا القانون".

ثالثا - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

حكم القانون

٩٥- إن القاعدة الأساسية لحماية حقوق الإنسان هي حكم القانون الذي تسهر على صيانته سلطة قضائية مستقلة (انظر الفقرات ٨٩-٩٤ أعلاه) أما المبادئ التي يقوم عليها حكم القانون فهي ما يلي:

(أ) سيادة القانون: لا يجوز إيقاع العقاب بأي فرد أو توقيع العقوبة القانونية على شخصه أو فرض عقوبة مالية عليه إلا عند ارتكاب مخالفة للقانون يتم إثباتها أمام المحاكم المستقلة. وعندما يتمتع بموجب القانون أي مسؤول أو سلطة باستنساب اتخاذ قرار فينبغي أن تتم ممارسة هذا الاستنساب بصورة قانونية ومنصفة ومعقولة، وإذا لم يحصل ذلك يكون القرار قابلا للطعن فيه طعنا قانونيا أمام المحاكم. ويضمن القانون الأساسي حق سكان هونغ كونغ بالشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية أمام المحاكم ضد تصرفات السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ب) المساواة أمام القانون: تنص المادة ٢٥ من القانون الأساسي على تساوي جميع سكان هونغ كونغ أمام القانون. وتنص المادة ٢٢ على وجوب تقيد جميع المكاتب التي تنشئها في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وزارات الحكومة المركزية الشعبية، أو من قبل المقاطعات، أو المناطق المستقلة ذاتيا أو البلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية وتقيد موظفي هذه المكاتب بقوانين "المنطقة". وتنص المادة ١٤ على تقيد أعضاء الحامية، إضافة إلى تقيدهم بالقوانين الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، بقوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وتنص المادة ٣٥ أيضا على حق سكان هونغ كونغ بالشروع في اتخاذ إجراءات قانونية أمام المحاكم ضد أية أعمال تقوم بها السلطات التنفيذية أو موظفوها. ولا يجوز اعتبار أي سلطة أو مسؤول أو فرد فوق القانون. ويتساوى جميع الأشخاص بغض النظر عن العرق أو الرتبة أو الآراء السياسة أو الدين أو الجنس أمام القانون ويخضعون لنفس القانون. وتوفر للأفراد ولحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سبل الانتصاف نفسها أمام المحاكم لإعمال الحقوق القانونية أو الدفاع عن تصرف ما.

٩٦- وقد أكد بعض المعلقين أن مبدأ المساواة أمام القانون مبدأ قوضه تعديل أدخل مؤخرا على القانون المتعلق بالتفسير والأحكام العامة (الفصل ١ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة). وكان هذا التعديل متمثلا في استبدال الإشارة إلى "التاج" بـ "الدولة" في المادة ٦٦ من القانون. وكان الفرع ٦٦ قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ينص على أن "التاج" غير ملزم بأي قانون ما لم يبين هذا القانون ذلك صراحة، أو يدل عليه ضمنا بالضرورة. وبعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ توجب تعديل الإشارة إلى "التاج" في المادة ٦٦. وأدخل التعديل على المادة ٦٦ من الفصل ١ لمجرد الحفاظ على جوهر القانون قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والإشارة إلى تغير السيادة.

ضمانات حقوق الإنسان في القانون الأساسي

٩٧- وتنص المادة ٤ من القانون الأساسي على أن تضمن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حقوق وحريات سكان المنطقة والأشخاص الآخرين في الإقليم وفقا لأحكام القانون. ويضمن القانون الأساسي مجموعة واسعة من الحريات والحقوق، بما فيها:

(أ) المساواة أمام القانون؛

(ب) حرية التعبير، والصحافة والنشر؛ وحرية الانضمام إلى النقابات، والتجمع، والمسيرات والمظاهرات؛ والحق والحرية في تشكيل نقابات العمال والانضمام إليها وفي الإضراب؛

(ج) حرية الفرد؛ والحرية من التعذيب، ومن التوقيف أو الاحتجاز أو الحبس التعسفي أو غير القانوني؛ والحرية من التفتيش التعسفي أو غير القانوني للفرد؛ والحق في مقاومة الحرمان من الحياة التعسفي أو القانوني؛

(د) الحرية من التفتيش التعسفي أو غير القانوني، أو اقتحام بيت الفرد أو الأبنية الأخرى؛

(هـ) حرية الاتصال وسريته؛

(و) حرية التنقل ضمن أراضي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحرية الهجرة إلى البلدان والأقاليم الأخرى وحرية السفر ودخول "المنطقة" أو مغادرتها؛

(ز) حرية الضمير؛ وحرية المعتقد الديني وحرية الوعظ والقيام بالأنشطة الدينية والمشاركة فيها علنا؛

(ح) حرية اختيار المهنة؛

(ط) حرية القيام بالبحوث الأكاديمية، والإبداع الأدبي والفني وغير ذلك من الأنشطة الثقافية؛

(ي) الحق في المشورة السرية والوصول إلى المحاكم واختيار المحامين من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة والتمثيل أمام المحاكم في الوقت المناسب وسبل الانتصاف القضائية والحق في الشروع باتخاذ إجراءات قانونية أمام المحاكم ضد أفعال السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ك) الحق في الرفاه الاجتماعي طبقا للقانون؛

(ل) الحرية في الزواج والحق في تربية الأسرة بحرية.

ويتمتع الأشخاص في هونغ كونغ، من غير سكان هونغ كونغ، بالحقوق والحريات الممنوحة لسكان هونغ كونغ التي ينص عليها الفصل الثالث من القانون الأساسي، وبالإضافة إلى ذلك يتمتع السكان الدائمون لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بحقوق التصويت والترشيح للانتخابات وفقا للقانون.

أثر صكوك حقوق الإنسان الأخرى في قانون منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

٩٨- تنص المادة ٣٩ من القانون الأساسي على ما يلي:

"تظل أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات العمل الدولية المطبقة في هونغ كونغ حيز التنفيذ وتنفذ عن طريق قوانينها.

"ولا تخضع الحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان هونغ كونغ لأية قيود خلاف تلك التي يقتضيها القانون ولا تخل هذه القيود بأحكام الفقرة السابقة من هذه المادة".

٩٩- وعلى وجه العموم، وكما هو معتاد في نظم القوانين العامة، فإن المعاهدات التي تنطبق على هونغ كونغ (بما فيها معاهدات حقوق الإنسان) لا تتمتع هي ذاتها بقوة القانون في النظام القانوني المحلي لهونغ كونغ. ولا يجوز الاستشـــهاد بها مباشرة أمام المحاكم باعتبارها مصدرا من مصادر حقوق الأفراد. غير أن المحاكم تفسر أينما كان ذلـــك ممكـــنا التشريعات المحلية بوسيلة تكفل تجنب التضارب مع هذه الالتزامات الدولية. والطريقة المعتادة في إعمال الالتزامات التعاهدية في إطار القانون المحلي (عندما تتطلب هذه الالتزامات إجراء بعض التغيير في القوانين أو الممارسات القائمة) هي سن تشريعات جديدة محددة*. وعندما يسفر ذلك عن إيجاد أو تحديد حقوق قانونية بعيـــنها وإذا تم الحرمان من هذه الحقوق أو إعاقة التمتع بها (أو وجد تهديد يمثل ذلك)، تتاح سبل انتصاف أمام المحاكم عن طريق الإجراءات العادية للدعاوى المدنية، أو يمكن أن ينص القانون على عقوبات جنائية.

قانون شرعة الحقوق

١٠٠- سن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ (الفصل ٣٨٣ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) في حزيران/يونيه ١٩٩١ على وجه التحديد من أجل تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في القانون المحلي المطبق في هونغ كونغ. ويتم تحقيق ذلك بوضع شرعة حقوق مفصلة، تكاد شروطها تكون متماثلة مع تلك المستخدمة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اعتماد القوانين: أثرها على قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ

١٠١- تنص المادة ١٦٠ من القانون الأساسي على أن القوانين التي كانت سارية في هونغ كونغ فيما سبق تعتمد كقوانين "للمنطقة" باستثناء تلك التي تعلن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي مخالفتها للقانون الأساسي. وفي شـــباط/فـــبراير ١٩٩٧، اعتـــبرت اللجنة الدائمة أن ثلاثة بنود من قانون شرعة الحقوق (تتصل بتفسير وتطبيق

---

* والمـــثال على ذلك هو قانون الجنايات (التعذيب) (الفصل ١٢٧ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإداريـــة الخاصـــة) الـــذي سن لتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

القانون*) تتجاوز على القوانين الأخرى، بما في ذلك القانون الأساسي وبالتالي فإنها تخالف القانون الأساسي ولا يمكن اعتمادها.

١٠٢- ولم يترتب على عدم اعتماد هذه البنود أي أثر على حماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نظرا لوجود الضمان الدستوري في المادة ٣٩ من القانون الأساسي. ولم يطرأ أي تغيير على جوانب الحماية الجوهرية الواردة في الجزء الثاني من القانون (والتي تكاد تكون مماثلة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وكذلك الأمر بالنسبة إلى سبل الانتصاف المنصوص عليها بموجب البند ٦ بخصوص مخالفة هذا القانون والأثر الملزم للحكومة وكافة السلطات الرسمية بمقتضى البند ٧.

المساعدة القضائية

١٠٣- يقدم المعونة والمساعدة والمشورة القضائية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بصورة رئيسية دائرة المساعدة القضائية ودائرة المحامين المناوبين. ويشترك في إدارة وتسيير أعمال هذه الأخيرة نقابة المحامين وجمعية القانون ولكن الحكومة تمولها كليا.

---

* البنود الثلاثة هي:

(أ) البند ٢(٣): "يتم إيلاء الاعتبار في تفسير وتطبيق هذا القانون إلى أن الغرض منه هو إفساح المجال لإدراج أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المطبق في هونغ كونغ والمسائل اللاحقة والمرتبطة به في قانون هونغ كونغ".

(ب) البند ٣: "الأثر على التشريعات الموجودة مسبقا -

(١) تخضع جميع التشريعات الموجودة مسبقا والتي تسمح بتأويل يتمشى مع هذا القانون إلى مثل هذا التأويل.

(٢) تلغى إلى الحد الذي يوجد فيه تضارب جميع التشريعات الموجودة مسبقا التي لا تفسح المجال لتأويل يتمشى مع هذا القانون".

(ج) البند ٤: "تفسير التشريعات اللاحقة - جميع التشريعات التي يتم سنها في أو بعد تاريخ البدء تخضع إلى الحد الذي تسمح به بمثل هذا التأويل، إلى تأويل يكون متسقا مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حسبما تنطبق على هونغ كونغ".

دائرة المساعدة القضائية

١٠٤- وتزود إدارة المعونة القانونية الأشخاص المؤهلين بالتمثيل القانوني في كل من الدعاوى المدنية والجنائية التي تنظر فيها المحاكم المحلية والمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. ويتعين على مقدمي الطلبات إقناع مديري المساعدة القضائية بتأهلهم من الناحية المالية (فحص مستوى المعيشة) وبمبررات الإجراء القانوني (فحص جوهر الدعوى). ويجوز للمدير، في القضايا الجنائية، أن يلغي استنسابيا الحد الأقصى للموارد من فحص مستوى المعيشة إذا رأى أن ذلك يخدم العدالة. وله أيضا أن يستعمل هذه السلطة التقديرية في الطلبات الجديرة بالاعتبار والمتعلقة بانتهاك مرسوم شرعة الحقوق في هونغ كونغ أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المطبق فـــيها. ومنح المساعدة القضائية إلزامي عند الطعن في إدانة بالقتل العمد. والهدف من ذلك هو أن يعرض الممثل القانوني للطاعن جميع المسائل ذات الصلة على المحكمة. ولا يخضع منح المساعدة القضائية لشرط الإقامة.

دائرة المحامين المناوبين

١٠٥- تكمـــل هذه الدائرة خدمات المساعدة القضائية التي تقدمها إدارة المساعدة القضائية. وتنفذ هذه الدائرة ثلاثـــة بـــرامج توفر على التوالي الممثلين القانونيين (برنامج المحامين المناوبين) والمشورة القانونية (برنامج المشورة القانونـــية) والمعلومات القانونية (برنامج الخدمات القانونية الهاتفية). ويوفر برنامج المحامين المناوبين تمثيلا قانونيا لجميع المدعى عليهم تقريبا (الأحداث والبالغين) المتهمين في الهيئات القضائية والذين لا يمكن لهم دفع أتعاب محام خاص. ويخضع مقدمو الطلبات لتحقيق بسيط بشأن مواردهم وفحص لجوهر الدعوى استنادا إلى مبدإ "مصلحة العدالة" وفقا للمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١١ من شرعة الحقوق لهونغ كونغ. ويزود برنامج المشورة القانونية وبرنامج المعلومات القانونية الهاتفية الجمهور بالمشورة القانونية مجانا عن طريق مقابلات فردية ومعلومات مسجلة عن الجوانب القانونية للمشاكل اليومية.

١٠٦- وأنشئ مجلس خدمات المساعدة القضائية، الذي هو هيئة قانونية مستقلة، في عام ١٩٩٦. ويتمثل دوره في مراقبة توفير خدمات المساعدة القضائية من جانب إدارة المساعدة القضائية وإسداء المشورة للرئيس التنفيذي بشأن سياسة المساعدة القضائية.

أمانة المظالم

١٠٧- إن أمينة المظالم - التي كانت تعرف فيما سبق بمفوض الشكاوى الإدارية - هيئة مستقلة، أنشئت بموجب القانون الخاص بأمين المظالم (الذي كان يعرف فيما مضى بقانون مفوض الشكاوى الإدارية). وتحقق أمينة المظالم في المظالم الناشئة عن سوء الإدارة وتقدم تقارير عنها. ويشمل "سوء الإدارة" أمورا مثل القرارات أو التصرفات أو

التوصـــيات الإدارية غير المتسمة بالكفاءة أو السيئة أو غير الصحيحة أو حالات التقصير. ويجوز للجمهور تقديم الشكوى مباشرة إلى أمينة المظالم. ويمكن للأمينة أيضا أن تجري تحقيقات بمبادرة منها وتنشر تقارير التحقيقات التي تهـــم الجمهور. وهي بالإضافة إلى ذلك مخولة سلطة التحقيق في الشكاوى المتصلة بعدم الامتثال للقانون الإداري بشأن الحق في الحصول على المعلومات.

١٠٨- ولتتمكن أمينة المظالم من الاضطلاع بوظائفها على نحو فعال، يمكن لها أن تعين موظفيها للقيام بمهامها. ويجـــوز لها، رهنا بأحكام قانون أمين المظالم، الحصول على أية معلومات أو وثائق من أي شخص تراه مناسبا، ويجوز لها استدعاء أي شخص لتقديم معلومات مفيدة لتحقيقاتها ودخول أي من مباني المؤسسات التابعة لولايتها القضائية لإجراء التحقيقات فيها. وهي تملك أيضا السبل الكافية لضمان اتباع توصياتها وتنفيذها.

١٠٩- وتتمـــتع أمينة المظالم بسلطة القيام، بعد التحقيق في شكوى من الشكاوى، بإبلاغ رئيس الهيئة المختصة بآرائها وأسبابها مشفوعة ببيان عما تراه مناسبا من سبل الانتصاف والتوصيات. ويجوز لأمينة المظالم تقديم تقرير إلى الرئـــيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إذا وجدت أنه تم ارتكاب مخالفة أو ظلم خطير. وينص القانون على وجوب تقديم هذا التقرير إلى المجلس التشريعي.

١١٠- وفـــيما عدا استثناءين اثنين تتمتع أمينة المظالم بسلطة قانونية على جميع دوائر الحكومة في منطقة هونغ كونـــغ الإدارية الخاصة والهيئات القانونية الرئيسية. والاستثناءان هما الشرطة واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، حيث تعالج الشكاوى ضد هاتين الدائرتين هيئات منفصلة مكرسة لهذا الغرض (انظر الفقرتين ١١٢ و١١٣ أدناه).

اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص

١١١- أنشـــئت هـــذه اللجـــنة بموجب قانون مكافحة التمييز على أساس الجنس في أيار/مايو ١٩٩٦ وبدأت أنشطتها كليا في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وتتولى هذه اللجنة المسؤولية عن إجراء التحقيقات الرسمية ومعالجة الشكاوى وتشجيع المصالحة بين الأطراف المتنازعين وتقدم المساعدة للمتضررين عملا بقانون مكافحة التمييز على أســـاس الجنس وقانون مكافحة التمييز ضد المعوقين وقانون مكافحة التميز على أساس الوضع العائلي. وتضطلع ببرامج البحث وبتثقيف الجمهور لتعزيز تكافؤ الفرص في المجتمع. وهي مخولة أيضا سلطة إصدار مدونات ممارسات لتوفير مبادئ توجيهية عملية تيسر امتثال الجمهور للقوانين المتعلقة بتكافؤ الفرص. وبناء على ذلك، أصدرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مدونات قواعد الممارسات المتعلقة بالعمالة فيما يخص قانون مكافحة التمييز على أساس الجنس وقانون مكافحة التمييز ضد المعوقين. وأصدرت في آذار/مارس ١٩٩٨ مدونة مماثلة فيما يخص قانون مكافحة التمييز على أساس الوضع العائلي.

مفوض شؤون الخصوصية المعني بالبيانات الشخصية

١١٢- ينص قانون (الخصوصية) البيانات الشخصية على المراقبة القانونية لجمع وحيازة واستخدام البيانات الشخصية في كل من القطاع العام والخاص. وتستند أحكامه إلى مبادئ حماية البيانات المقبولة دوليا. ويسري على البيانات الشخصية التي يكون الوصول إليها ممكن عمليا إلى حد معقول سواء كانت في شكل محوسب أو يدوي (ملفات ورقية) أو سمعي - بصري. ولتعزيز وفرض الامتثال لأحكام القانون ينص هذا الأخير على إنشاء هيئة قانونية مستقلة - مفوض شؤون الخصوصية المعني بالبيانات الشخصية - تتمتع بالسلطات المناسبة للتحقيق والإنفاذ. وتشمل مسؤوليات المفوض نشر الوعي بالقانون وتفهمه وإصدار مدونات قواعد الممارسات المتعلقة بكيفية الامتثال له وبحث التشريعات المقترحة التي يمكن أن تؤثر في خصوصية الأفراد فيما يتعلق بالبيانات الشخصية. وعين أول مفوض لشؤون الخصوصية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ ويدعمه مكتب يضم ٣٣ موظفا.

الشكاوى والتحقيقات

١١٣- الشرطة. يحقق مكتب الشكاوى المقدمة ضد الشرطة بجميع الشكاوى المتعلقة بتصرف وسلوك أفراد قوى الشرطة. ويتولى المجلس المستقل المعني بالشكاوى ضد الشرطة رصد واستعراض تحقيقات مكتب الشكاوى ضد الشرطة. والمجلس هيئة مستقلة تتألف من أعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس التنفيذي من ضمن مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع وتشمل أعضاء من المجلس التشريعي وأمين المظالم وممثلا للجنة المستقلة لمكافحة الفساد.

١١٤- وترصد اللجنة الفرعية الشكاوى التابعة للجنة المستقلة لمحاربة الفساد - التي أنشئت في عام ١٩٧٧ - وتستعرض طريقة تناول اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد الشكاوى المقدمة ضد هذه اللجنة. ومن ثم فإن هذه اللجنة الفرعية مستقلة يعينها الرئيس التنفيذي. وتتألف بصورة رئيسية من أعضاء المجلسين التنفيذي والتشريعي وممثل عن أمين المظالم. وتتاح للأشخاص الذين يقدمون شكاوى ضد اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد أو مسؤوليها سبل الوصول المباشرة إلى اللجنة الفرعية إضافة إلى اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد نفسها. وتقوم بالتحقيق في هذه الشكاوى وحدة خاصة تابعة لدائرة عمليات اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد. وعندما تستكمل هذه الوحدة تحقيقاتها في شكوى من الشكاوى، تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة الفرعية للنظر فيها.

دوائر الخدمات المنظمة الأخرى

١١٥- وتعمل دوائر الخدمات المنظمة الأخرى بموجب مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة لدى معالجة الشكاوى. وعلى سبيل المثال تضم دائرة الخدمات الإصلاحية التي تدير السجون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وحدة تحقيق في الشكاوى لإدارة النظام الداخلي للانتصاف من المظالم الخاص بالموظفين والسجناء. ويحق

لموظفي دائرة الخدمات الإصلاحية وللسجناء تقديم الشكاوى بصورة مباشرة إلى أمين المظالم أيضا. وتعتبر قنوات معالجة الشكاوى القائمة فعالة بالنظر إلى عدد وطبيعة الشكاوى التي تتم معالجتها.

١١٦- وتطبق دائرة الهجرة الإجراءات الخاصة بالشكاوى التي تنص عليها الأوامر الثابتة لخدمة الهجرة التي يضعها مدير الهجرة بموجب سلطة تشريع خدمة الهجرة. ويمكن تقديم الشكاوى بشأن إساءة استعمال السلطة أو إساءة المعاملة من قبل أفراد هذه الخدمة إلى مدير الهجرة ويجري التحقيق فيها على الفور وفقا للإجراءات التي تنص عليها الأوامر الثابتة. وبغية ضمان تناول جميع الشكاوى على النحو الصحيح، تقوم فرقة عاملة لاستعراض الشكاوى بدراسة نتائج التحقيقات، وتجري استعراضات لها وتوصي بأعمال متابعتها. وتتاح للأشخاص الذين يعتبرون أنهم عوملوا معاملة غير مناسبة أو أن قضاياهم قد أسيء تناولها سبل الوصول إلى أمين المظالم، وإذا ما توفرت الأدلة اللازمة على أن أحد أفراد خدمات الهجرة قد ارتكب جريمة جنائية، فإن خدمات الهجرة تقدم تقريرا حول هذا الموضوع على الفور إلى الشرطة لإجراء المزيد من التحقيق فيها. وتخضع الإجراءات التأديبية ضد موظفي خدمات الهجرة أيضا لقانون خدمات الهجرة وللأوامر الثابتة المتصلة بخدمات الهجرة. وبمقتضى البند ٨ من تشريع خدمات الهجرة، فإن ممارسة السلطة على نحو غير قانوني أو غير ضروري تسفر عن خسارة أو إصابة لأي شخص تعتبر جرما يخضع للتأديب.

رابعا- الإعلام والإعلان

تعزيز الوعي بمعاهدات حقوق الإنسان

١١٧- يتحمل مكتب الشؤون الداخلية التابع لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة المسؤولية عن تعزيز الإلمام العام بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان المطبقة في "المنطقة". وعقب سن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ في عام ١٩٩١ أنشأت اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية التابعة لمكتب الشؤون الداخلية لجنة فرعية معنية بتعليم حقوق الإنسان لتعزيز الفهم العام للقانون المذكور واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في مختلف المعاهدات. وكان موضوع حقوق الإنسان على مدى السنوات الست الماضية أحد مجالات التركيز الرئيسية لعمل اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية. وقد ضاعفت هذه اللجنة مؤخرا جهودها لتعزيز التفهم العام للقانون الأساسي الذي ينص على ضمانات دستورية لحماية حقوق الإنسان في "المنطقة". وتم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إنشاء لجنة توجيهية للتعريف بالقانون الأساسي - يرأسها المدير العام لشؤون الإدارة - تتولى توجيه الاستراتيجية الترويجية.

المنشورات الحكومية

١١٨- تتحمل حكومة جمهورية الصين الشعبية مسؤولية إعداد التقارير عن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان. ويقوم مكتب الشؤون الداخلية التابع لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بإعداد مشاريع هذه التقارير. ويتشاور المكتب مع المجلس التشريعي والمنظمات غير الحكومية بشأن حالة تنفيذ هذه المعاهدات في "المنطقة". ويتناول المكتب آراءها في التقارير التي يقدمها للمجلس التشريعي - وينشرها في نسخ مجلدة ثنائية اللغات - بعد تقديم هذه التقارير من جانب حكومة جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة. ويتم إيداع نسخ منها في المكتبات العامة ونشرها على شبكة الإنترنت لاطلاع الجمهور عليها.

تقارير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١٩- أعلنت حكومة جمهورية الصين الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أنها تقيدا بالإعلان المشترك والقانون الأساسي وبالنظر إلى أن الصين لم توقع على هذين العهدين بعد، فإنها سترجع إلى أحكام العهدين وتحيل التقارير المتعلقة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى الأمم المتحدة. وعليه فإن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤولة عن إعداد التقارير المتصلة "بالمنطقة" فيما يتعلق بالعهدين من أجل إحالتها إلى الأمم المتحدة.

الجزء الثالث

منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

أولا - الأرض والسكان

ألف - الجغرافيا والمناخ

١٢٠- تقع منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية (المشار إليها فيما بعد بمنطقة ماكاو) على الساحل الجنوبي الشرقي للصين، في دلتا نهر بيرل. وتتكون المنطقة من شبه جزيرة ماكاو وجزيرتي تايبا وكولوان، وتغطي مساحة كلية قدرها ٢٣,٨ كيلومتر مربع (٥,٨ كيلومتر مربع منها أرض مستصلحة كان البحر يغمرها) ويبلغ طول سواحل ماكاو ٤٨٩ ٣٧ مترا (شبه الجزيرة: ٣٥٠ ١١ مترا؛ الجزيرتان: ١٣٩ ٢٦ مترا).

١٢١- و تقع ماكاو بين خطي عرض "٣٩ ٠٦ ٢٢شمالا وكا"٠٦ ١٣ ٢٢شمالا وخطي طول ط"٣٦ ٣١ ١٣ ٣ شرقا و"٤٣ ٣٥ ١١٣ْرقاو. ومناخ ماكاو مناخ شبه مداري يميل إلى الاعتدال يبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة فيه ٢١ درجة مئوية ومعدل سقوط الأمطار ١٦٠ ٢ مم، يسقط أكثر من نصفها في الفترة ما بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس. وفصول الشتاء في ماكاو جافة ومشمسة أما فصول الصيف فرطبة وممطرة. ويمتد موسم الإعصار المداري "التيفون" من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر.

باء - البيانات الديمغرافية والسكان

١٢٢- في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ كان عدد سكان منطقة ماكاو هو ٤٥٥ ٤٣٧ نسمة من بينهم ٥٦٣ ٢٠٦ ذكرا (٤٧,٢ في المائة) و٨٩٢ ٢٣٠ أنثى (٥٢,٨ في المائة). وكان توزيع السكان بحسب الفئة العمرية وكنسبة مئوية من المجموع الكلي للسكان كما يلي: ٣٣٨ ١٠١ نسمة ما بين صفر و١٤ سنة (٢٣,٣ في المائة) و٤٠٢ ٣٠٢ نسمة ما بين ١٥ و٦٤ سنة (٦٩,١ في المائة) و٧١٥ ٣٣ يبلغون ٦٥ سنة أو أكثر (٧,٧ في المائة).

١٢٣- وتبلغ الكثافة السكانية ٣٨٠ ١٨ نسمة في الكيلومتر المربع. وتعيش غالبية السكان (أكثر من ٩٥ في المائة) في المناطق الحضرية. وبلغ معدل النمو السكاني ٠,٢ في المائة في عام ١٩٧٦، و١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧ و٢ في المائة في عام ١٩٩٨ و١,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغ متوسط معدل النمو السكاني في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، ١,٥ في المائة. وهذا النمو السكاني ناتج عن التزايد الطبيعي أي زيادة معدل المواليد على

معدل الوفيات. وتمثل الهجرة أيضا عاملا ساهم في هذا الارتفاع نظرا للتزايد المطرد في عدد السكان القادمين من داخل الصين.

١٢٤- وفيما يتعلق بمكان الميلاد، يفيد آخر تعداد جزئي أجري في عام ١٩٩٦ ("تعداد ١٩٩٦")، بأن ٤٤,١ في المائة من السكان ولدوا في ماكاو بينما ولد ٤٧,١ في المائة منهم داخل الصين و٣ في المائة في هونغ كونغ و١,٢ في المائة في الفلبين و٠,٩ في المائة في البرتغال و٠,٢ في المائة في تايلند و٣,٥ في المائة في بلدان أخرى.

١٢٥- وفي الربع الأخير من عام ١٩٩٩ كان هناك ٣٢ ١٨٣ عاملا غير مقيم في منطقة ماكاو أغلبيتهم العظمى، أي ٨٩٥ ٢٤ شخصا، من داخل الصين و٧٧٩ ٣ من الفلبين و١٩٤ ١ من تايلند و٣١٥ ٢ من بلدان وأقاليم أخرى.

اللغات

١٢٦- ووفقا لنتائج ("تعداد عام ١٩٩٦ المرحلي")، كانت اللغة التي يتكلمها ٨٧,١ في المائة من السكان عادة هي الكانتونية وكان ٧,٨ في المائة يتكلمون لهجات صينية أخرى و١,٨ في المائة يتكلمون البرتغالية و١,٢ في المائة يتكلمون اللغة الصينية الرسمية (الماندرين) و٠,٨ في المائة يتكلمون الإنكليزية و١,٣ في المائة يتكلمون لغات أخرى.

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (المعدلات الخام للمواليد والوفيات)

١٢٧- كان العمر المتوقع عند الولادة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ يبلغ ٧٥,٣ سنة للرجال و٧٩,٩ سنة للنساء، وكان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في هذه الفترة يبلغ ٧٦,٨ سنة. وبلغ معدل المواليد الخام (عدد المواليد الأحياء لكل ٠٠٠ ١ من السكان) ١٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٦ و١٢ في المائة في عام ١٩٩٧ و١٠,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ و٩,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغ معدل الوفيات الخام (عدد الوفيات لكل ٠٠٠ ١ من السكان) ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و٣,١ في المائة في عام ١٩٩٧ و٣,٢ في المائة عام ١٩٩٨ و٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

معدل وفيات الرضع

١٢٨- بلغ معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٩ (الوفيات تحت سنة واحدة من العمر) ٤,١ في المائة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي. وظل معدل وفيات الرضع عند مستوى منخفض في السنوات الأخيرة ونما على النحو التالي: ٤,٨ في المائة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٦ و٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٧ و٦,١ في المائة في عام ١٩٩٨.

معدل الخصوبة

١٢٩- وفي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ بلغ معدل خصوبة النساء في سن الحمل، باستثناء الأجنبيات ١,٧ في المائة. وانخفض هذا المعدل في عام ١٩٩٨ إلى ١,٦ في المائة، وبلغ ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

١٣٠- وتفيد "الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالعمالة" التي أجريت في عام ١٩٩٩، بأن أكثر من ٩٠ في المائة من السكان الراشدين يستطيعون القراءة والكتابة.

١٣١- ويوجد في منطقة ماكاو ١٥١ مدرسة للتعليم النظامي (بما في ذلك الحضانة والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي) و١٢٤ مدرسة للتعليم الخاص (١٢ مدرسة تغطي الاحتياجات الخاصة و١١٢ مدرسة لتعليم الكبار). وفي الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ بلغت الإعانات التي قدمتها الحكومة للتعليم ٤٣٦ ٢٥٨ ٣٥٦من باتالات ماكاو.

الديانة

١٣٢- وأفاد آخر تعداد عام للسكان أجري في عام ١٩٩١ ("تعداد عام ١٩٩١") بأن ١٦,٨ في المائة من السكان بوذيون، و٦,٧ في المائة كاثوليكيون، و١,٧ في المائة بروتستانتيون، و١٣,٩ في المائة يدينون بديانات أخرى و٦٠,٨ في المائة لا يدينون بأي دين حسب ما ذكروا.

جيم - الاقتصاد

الناتج المحلي الإجمالي

١٣٣- بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٧٠٥ ١٦ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ و٧٢٩ ١٦ دولارا في ١٩٩٧ و٣١١ ١٥ دولارا في عام ١٩٩٨. وليس لحكومة منطقة ماكاو أي دين خارجي.

العمالة والبطالة

١٣٤- بلغت نسبة السكان الناشطين بين السكان البالغين من العمر ١٤ سنة فما فوق ٦٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٦، و٦٥,٨ في المائة في عام ١٩٩٧، و٦٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٨، و٦٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغت نسبة النساء في القوى العاملة ٥٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ و٥٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ و٥٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ و٥٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغت نسبة النساء بين العاملين ٤٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ و٤٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، و٤٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٨، و٤٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٩.

وبلغت نسبة العاطلين بين السكان الناشطين ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ و٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٧و ٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ و٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

معدل التضخم

١٣٥- استمر معدل التضخم في الانخفاض حيث بلغ ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، و٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧، و٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ مما أفضى إلى انكماشه بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - القانون الأساسي

١٣٦- أنشئت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا لأحكام المادتين ٣١ و٦٢(١٣) من دستور جمهورية الصين الشعبية بقرار اعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي الوطني الثامن لجمهورية الصين الشعبية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣. وفي نفس الوقت ونفس الدورة اعتمد أيضا المؤتمر الشعبي الوطني القانون الأساسي لمنطقة ماكاو، امتثالا للمادة ٣١ من الدستور المشار إليها أعلاه. ووفقا لقرارات المؤتمر الشعبي الوطني، دخل القانون الأساسي حيز النفاذ يوم إنشاء منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

١٣٧- وللقانون الأساسي مرتبة الدستور، وله، بالتالي، السبق على جميع القوانين الأخرى. ويركز بصفة أساسية على وضع المبادئ العامة والقواعد الصريحة فيما يتعلق بمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وتمشيا مع هذا الهدف، ينص القانون الأساسي على سلسلة من المعايير الضرورية لتحديد ليس فقط الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به منطقة ماكاو وإنما أيضا مدى هذا الاستقلال الذاتي.

١٣٨- ويكرس القانون الأساسي عددا من المبادئ والسياسات والأحكام بموجب مبدأ "بلد واحد ونظامان". ووفقا لهذا المبدأ، لن يمارس في منطقة ماكاو النظام الاشتراكي والسياسات الاشتراكية، وستبقى الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية السابقة وطريقة الحياة السابقة كما هي لمدة ٥٠ سنة.

١٣٩- وهناك مبدأ هام آخر مكرس في القانون الأساسي هو ممارسة منطقة ماكاو درجة عالية من الاستقلال الذاتي باستثناء ما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية وتمتعها بسلطات تنفيذية وتشريعية وبسلطة قضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار أحكام نهائية (المادة ٢ من القانون الأساسي).

١٤٠- ويكفل القانون الأساسي أيضا أن "يحكم ماكاو شعبها" إذ ينص على أن تكون الهيئات التنفيذية والتشريعية في المنطقة مؤلفة من مقيمين دائمين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة (المادة ٣ من القانون الأساسي).

١٤١- وتنص المادة ٤ من القانون الأساسي على ضمان حقوق وحريات المقيمين المحليين وغيرهم من الأشخاص في المنطقة وفقا للقانون.

١٤٢- ويحتفظ بالقوانين المحلية وغيرها من الوثائق التقنينية التي كانت سارية في الماضي، باستثناء ما يتعارض منها مع القانون الأساسي، أو يخضع لأي تعديل من قبل الهيئة التشريعية أو غيرها من الهيئات المعنية في منطقة ماكاو بموجب الإجراءات القانونية (المواد ٨ و١٨ و١٤٥ من القانون الأساسي).

١٤٣- ولا تطبق القوانين الوطنية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة باستثناء القوانين المدرجة في المرفق الثالث للقانون الأساسي، وتطبق المنطقة القوانين الواردة فيه محليا من خلال النشر أو التشريع. ويجوز للجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني أن تضيف قوانين إلى القائمة الواردة في المرفق الثالث أو تحذفها منها بعد استشارة لجنة القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة وحكومة المنطقة. وفي جميع الحالات، تقتصر القوانين الواردة في المرفق الثالث على المسائل الخارجة عن نطاق الاستقلال الذاتي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة (المادة ١٨(٣) من القانون الأساسي).

١٤٤- ويبدأ القانون الأساسي بتعريف العلاقة بين الحكومة الشعبية المركزية ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وبعد ذلك يكفل القانون الأساسي صراحة الحقوق والواجبات الأساسية للمقيمين في هذه المنطقة ويحدد هيكلها السياسي وإطارها المؤسسي.

١٤٥- ويؤكد القانون الأساسي بعد ذلك الاستقلال الذاتي للمنطقة في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويحق لمنطقة ماكاو أن تختار وتنفذ سياسات خاصة بها فيما يتعلق بالاقتصاد وحرية التجارة، تضمن حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والأصول غير المادية والعملة القابلة للتحويل. وهي تحدد أيضا سياساتها النقدية والمالية الخاصة، وتصدر عملتها الخاصة وتديرها وتحافظ على حرية تدفق رأس المال. وتبقى منطقة ماكاو الإدارية الخاصة منطقة جمركية منفصلة وميناء حرا، وتحدد السياسة الضريبية الخاصة.

١٤٦- ويحدد القانون الأساسي متى وكيف يمكن للمنطقة التفاوض على بعض الاتفاقات الدولية وإبرامها بنفسها، أو الاشتراك في بعض المنظمات الدولية. ويسمح أيضا بإنشاء بعثات اقتصادية وتجارية رسمية وشبه رسمية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة في البلدان الأجنبية ويضع إجراءات خاصة للتشاور مع حكومة المنطقة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقات الدولية التي انضمت جمهورية الصين الشعبية أو ستنضم إليها. ويجيز القانون الأساسي للمنطقة أن تصدر، بموجب القانون، جوازات السفر وغيرها من وثائق السفر. وفضلا عن ذلك، يحدد الإجراءات المتعلقة بتفسيره وتعديله. وأخيرا، يشمل القانون الأساسي ٣ مرفقات تتعلق على التوالي بطريقة اختيار رئيس السلطة

التنفـــيذية (المرفق الأول)، وطريقة تشكيل الجمعية التشريعية (المرفق الثاني)، وقائمة بالقوانين الوطنية السارية في المنطقة (المرفق الثالث).

باء - الهيكل السياسي والمؤسسي

الهيكل العام

١٤٧- يمثل الرئيس التنفيذي المسؤول الأعلى رتبة في منطقة ماكاو وفي نفس الوقت رئيس حكومتها. ويساعده مجلس تنفيذي في رسم السياسات العامة (المادتان ٤٥ و٦١ من القانون الأساسي).

١٤٨- والحكومـــة هي الهيئة التنفيذية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. والحكومة ملزمة بمراعاة القانون ومسؤولة أمام الجمعية التشريعية للمنطقة، تنفذ القوانين التي تصدرها الجمعية والقوانين السارية فعلا، وتقدم بصفة منتظمة بيانات بشأن سياساتها إلى الجمعية وترد على الأسئلة التي يثيرها أعضاء الجمعية (المادة ٦٥ من القانون الأساسي).

١٤٩- وتمثل الجمعية التشريعية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة الهيئة التشريعية للمنطقة - وتصدر القوانين وتراقب الـــنفقات العامة وتطرح الأسئلة بشأن عمل الحكومة. وطريقة تشكيل الجمعية التشريعية محددة القانون الأساسي وفي "قرار المؤتمر الشعبي الوطني بشأن طريقة تشكيل أول حكومة وأول جمعية تشريعية وأول هيئة قضائية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة" الذي اعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي الوطني الثامن في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣. ويحدد القانون طريقة تشكيل الهيئات المحلية.

١٥٠- وتمـــارس الســـلطة القضائية على نحو مستقل من خلال محاكم منطقة ماكاو. ولا تخضع إلا للقانون ولا تتعرض لأي تدخل. وتهيكل الوظائف والصلاحيات في نظام المحاكم حسب المستويات. فهناك المحاكم الابتدائية والمحاكم المتوسطة والمحكمة العليا، المخولة سلطة إصدار أحكام نهائية. ويحدد القانون الأساسي (المواد ٨٢ إلى ٩٤ مـــنه) وأحكام أخرى معينة في القانون العادي بصورة وافية طريقة التعيين في المناصب والعزل منها والحصانة من الإجـــراءات القانونـــية فيما يتعلق بالوظائف القضائية وغير ذلك من الضمانات المتعلقة باستقلال أعضاء الهيئة القضائية.

الرئيس التنفيذي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٥١- يـــنص القـــانون الأساسي على أن يختار الرئيس التنفيذي بالانتخاب أو من خلال مشاورات تعقد محليا وتعينه الحكومة الشعبية المركزية.

١٥٢- ويتضمن المرفق الأول من القانون الأساسي طريقة محددة لاختيار الرئيس التنفيذي تمثل في أن تنتخبه لجنة انتخابية واسعة التمثيل وفقا للقانون الأساسي.

١٥٣- ووفقا للطريقة السالفة الذكر، يحدد قانون انتخابي القطاعات المختلفة والمنظمات المؤهلة في كل قطاع لانتخاب أعضاء اللجنة الانتخابية وعدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل واحدة من هذه المنظمات. وتصدر منطقة ماكاو الإدارية الخاصة هذا القانون وفقا لمبدأي الديمقراطية والانفتاح.

١٥٤- واستنادا إلى قائمة المرشحين تقوم اللجنة الانتخابية، التي تضم ٣٠٠ عضو، بانتخاب رئيس الحكومة بالاقتراع السري، على أساس صوت واحد للشخص الواحد. ويدلي أعضاء اللجنة الانتخابية بأصواتهم بصفتهم الشخصية. ويحدد القانون الانتخابي طريقة الانتخاب الخاصة.

١٥٥- ويجوز إدخال تعديلات على الطريقة الحالية لانتخاب الرئيس التنفيذي في فترات الولاية التالية لعام ٢٠٠٩ بعد اعتمادها بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الجمعية التشريعية وبموافقة رئيس الحكومة. وينبغي إبلاغ اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بأي تعديل من هذا القبيل للموافقة عليه (المرفق الأول (٧) للقانون الأساسي).

١٥٦- وتم اختيار أول رئيس تنفيذي بموجب "قرار المؤتمر الشعبي الوطني بشأن طريقة تشكيل أول حكومة وأول جمعية تشريعية وأول هيئة قضائية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة". وشكلت لجنة اختيار لاقتراح مرشح، تعينه الحكومة الشعبية المركزية. وضمت لجنة الاختيار ٢٠٠ عضو من مختلف قطاعات المجتمع.

المجلس التنفيذي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٥٧- يعين أعضاء المجلس التنفيذي ويعزلهم الرئيس التنفيذي. ويختارون من بين المسؤولين الرئيسيين في السلطات التنفيذية وأعضاء الجمعية التشريعية والشخصيات البارزة. ويتألف المجلس التنفيذي من ٧ أشخاص إلى ١١ شخصا ويضم حاليا ١٠ أشخاص معينين.

١٥٨- ويستشير الرئيس التنفيذي المجلس التنفيذي قبل اتخاذ قرارات هامة بشأن السياسات العامة أو تقديم مشاريع القوانين إلى الجمعية التشريعية أو صياغة أنظمة إدارية أو حل الجمعية التشريعية (المادة ٥٨ من القانون الأساسي). ويسدي الأعضاء مشورتهم على أساس فردي ولكن استنتاجات المجلس تقدم بوصفها قرارات جماعية. ويرأس الرئيس التنفيذي اجتماعات المجلس التنفيذي التي تعقد مرة في الأسبوع عادة.

حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وهيكلها الإداري

١٥٩- إن حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة هي السلطة التنفيذية للمنطقة (المادة ٦١ من القانون الأساسي).

١٦٠- وتقوم الحكومة، بصرف النظر عما ينص عليه أي تشريع آخر، بوضع السياسات العامة وتنفيذها؛ وتدبير الشؤون الإدارية والخارجية على نحو ما تأذن به الحكومة الشعبية المركزية؛ وإعداد الميزانيات والحسابات النهائية وعرضها؛ كما تقدم مشاريع القوانين والمقترحات ومشاريع اللوائح الإدارية؛ وتعين موظفين لحضور اجتماعات الجمعية التشريعية للاستماع إلى الآراء أو التحدث باسمها (المادة ٦٤ من القانون الأساسي).

١٦١- والرئيس التنفيذي هو رئيس حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التي تتألف من أمانات عامة ومديريات للخدمات وإدارات وشعب.

١٦٢- وتشـــمل الوظائف الرئيسية في الحكومة الأمناء والمفوض المعني بمكافحة الفساد والمفوض المعني بمراجعة الحسابات ورؤساء دوائر الشرطة والجمارك.

١٦٣- إن لجـــنة مكافحـــة الفساد ولجنة مراقبة الحسابات هيئتان مستقلتان تمارسان مهامهما مع الالتزام التام بالقانون وبدون تدخل أي شخص أو كيان. ومديراهما مسؤولان أمام الرئيس التنفيذي.

١٦٤- وهناك خمسة أمناء: أمين الشؤون الإدارية والعدل، أمين الشؤون الاقتصادية والمالية والأمين المعني بشؤون الأمن وأمين الشؤون الاجتماعية والثقافية والأمين المعني بالنقل والأعمال العامة.

١٦٥- وإذا عجـــز الرئيس التنفيذي عن الوفاء بمهامه لفترة قصيرة، يتولى هذه المهام بصفة مؤقتة أمين الشؤون الإدارية والعدل أو أمين الشؤون الاقتصادية والمالية أو الأمين المعني بالأمن، وفقا لترتيب الأولوية هذا.

١٦٦- ويخضع رؤساء دوائر الحكومة وغيرها من الوحدات الإدارية للأمين المعني بالسياسة العامة في المجال المعني.

الجمعية التشريعية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٦٧- تـــتألف الجمعـــية التشريعية من مقيمين دائمين في المنطقة، إذ أن غالبية أعضائها منتخبون. ويرد وصف لطريقة تشكيل الجمعية التشريعية في الفرع المعنون "طريقة تشكيل الجمعية التشريعية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة" (المرفق الثاني للقانون الأساسي).

١٦٨- وفيما يلي وصف لتكوين الجمعية التشريعية في فترة ولايتها الحالية والولايات المقبلة:

العضوية	ألف – فترة الولاية الأولى ١٩٩٩/١٢/٢٠ – ٢٠٠١/١٠/١٥	باء – فترة الولاية الثانية ٢٠٠١ – ٢٠٠٥	جيم – فترة الولاية الثالثة والولاية اللاحقة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩
الأعضاء المنتخبون مباشرة	٨	١٠	١٢
الأعضاء المنتخبون بصورة غير مباشرة من قبل الدوائر الوظيفية	٨	١٠	١٠
الأعضاء المعينون من قبل الرئيس التنفيذي	٧	٧	٧
المجموع	٢٣	٢٧	٢٩

١٦٩- وإذا ظهرت حاجة إلى تغيير طريقة تشكيل الجمعية التشريعية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة في سنة ٢٠٠٩ أو بعدها، يجب أن تجرى تعديلات بتأييد غالبية ثلثي جميع أعضائها وبموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني بأي تعديل لتدوينه (المرفق الثاني (٣) للقانون الأساسي).

١٧٠- وتمارس الجمعية التشريعية السلطات والوظائف التالية: إصدار القوانين وتعديلها وتعليقها أو إلغاؤها وفقا لأحكام القانون الأساسي والاجراءات القانونية؛ وفحص الميزانيات التي تقدمها الحكومة والموافقة عليها؛ وفحص التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات التي تقدمها الحكومة؛ وتحديد الضرائب وفقا لمقترحات الحكومة والموافقة على المبالغ التي ستقترضها الحكومة؛ وتلقي البيانات التي يوجهها الرئيس التنفيذي بشأن السياسات العامة ومناقشتها؛ مناقشة أي قضية تتعلق بالمصالح العامة؛ وتلقي شكاوى المقيمين في ماكاو ومعالجتها. والجمعية التشريعية مخولة أيضا صلاحية توجيه اتهام إلى الرئيس التنفيذي في ظل ظروف معينة منصوص عليها في القانون (المادة ٧١ من القانون الأساسي).

المنظمات البلدية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٧١- ينص القانون الأساسي على جواز إنشاء منظمات بلدية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، لا تكون هيئات تابعة للسلطة السياسية. وتعهد حكومة منطقة ماكاو، إلى هذه المنظمات بمهمة تقديم الخدمات في مجالات مثل الثقافة والترفيه والاصحاح البيئي كما تستشيرها في هذه الشؤون (المادة ٩٥ من القانون الأساسي).

١٧٢- ويحدد القانون وظائف صلاحياتها وهيكل المنظمات البلدية (المادة ٩٦ من القانون الأساسي).

١٧٣- ويوجد في منطقة ماكاو حاليا بلديتان: بلدية ماكاو وبلدية الجزر.

١٧٤- وتضـــم كـــل بلدية هيئتين: جمعية بلدية ومجلس بلدي. والجمعية البلدية هي الهيئة التمثيلية التداولية أما المجلس البلدي فهو الهيئة التنفيذية، وهو مستقل ماليا.

المجالس البلدية المؤقتة والجمعيات البلدية المؤقتة

١٧٥- قررت اللجنة التحضيرية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة تحضيرا لإنشاء منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، في ٢٩ آب/أغســطس ١٩٩٩، إعادة تنظيم الهيئات البلدية القائمة وتحويلها إلى هيئات بلدية مؤقتة للمنطقة، قبل انشاء منظمات بلدية بدون سلطة سياسية.

١٧٦- وتمارس الهيئات البلدية وظائفها بتفويض من الرئيس التنفيذي وتخضع له ولأمين الشؤون الإدارية والعدل إذا قرر الأمين التنفيذي ذلك.

١٧٧- وقد تم تثبيت الأعضاء المنتخبين في الهيئات البلدية الذين أعربوا للرئيس التنفيذي صراحة عن رغبتهم في البقاء في مناصبهم، في نفس الوظائف في الهيئات البلدية المؤقتة. وأبقى الرئيس التنفيذي أيضا على الأعضاء المعينين في الهيئات البلدية المؤقتة (الأمر التنفيذي ١٩٩٩/٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر). وستنتهي مدة ولاية جميع أعضاء الهيئات البلدية في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ثالثا - الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

ألف - الهيئات القضائية والإدارية وغيرها من الهيئات المختصة بشؤون حقوق الإنسان

١- النظام القضائي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

(أ) المحاكم

١٧٨- يمـــنح القـــانون الأساسي منطقة ماكاو الإدارية الخاصة سلطة قضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام النهائية. وينص القانون الأساسي أيضا على استقلال المحاكم وخضوعها للقانون وحده وعلى اختصاصها بجمـــيع القضايا في المنطقة. وهناك استثناءات من هذا الاختصاص فرضها النظام القانوني ومجموعة المبادئ اللذين كانـــا ساريين من قبل في ماكاو، وأبقى عليها القانون الأساسي. وليس لمحاكم منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أي ولاية قضائية على بعض أفعال الدولة مثل الأفعال المتصلة بالدفاع والشؤون الخارجية (المواد ١٩ و٨٢ إلى ٩٤ من القانون الأساسي).

١٧٩- وتنص المادة ٨٤(٣) من القانون الأساسي على أن يحدد القانون هيكل المحاكم وسلطاتها ووظائفها. وعملا بذلك، أقر القانون رقم ١٩٩٩/٩ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أساس تنظيم الجهاز القضائي، وحدد القانون ١٩٩٩/١٥ "المركز" القانوني لأعضاء الهيئة القضائية.

١٨٠- وتنص المادة ٤ من القانون ١٩٩٩/٩ على مسؤولية محاكم منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عن ضمان الحقوق والمصالح التي يحميها القانون بمنع أي انتهاكات للقانون وتسوية النزاعات بين المصالح العامة والخاصة.

١٨١- وتوجد المحاكم التالية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة: المحكمة الابتدائية (ولها اختصاص محكمة الدرجة الأولى العام، وتشمل محكمة التحقيق الجنائي)، والمحكمة الإدارية (ولها اختصاص محكمة الدرجة الأولى في المنازعات الإدارية)، ومحكمة الدرجة الثانية، والمحكمة العليا (المواد ٢٧ إلى ٥٤ من القانون رقم ٩ لعام ١٩٩٩).

(ب) القضاة

١٨٢- يعين الرئيس التنفيذي قضاة محاكم منطقة ماكاو الإدارية الخاصة على جميع المستويات، بناء على توصية لجنة مستقلة مكونة من قضاة محليين ومحامين وشخصيات بارزة من جميع القطاعات (المادة ٨٧(١) من القانون الأساسي والمادة ١٥ من القانون ١٩٩٩/١٠).

١٨٣- ويختار القضاة على أساس مؤهلاتهم المهنية (يشترط في جميع الحالات شهادة في الحقوق معترف بها قانونا في ماكاو ومعرفة واسعة بالنظام القانوني في ماكاو) ويجب أيضا أن يستوفوا الشروط العامة المفروضة فيما يخص الموظفين العموميين.

١٨٤- ويكفل استقلال المحاكم من خلال عدم جواز عزل القضاة وعدم خضوعهم لأي أوامر أو توجيه غير واجب احترام القرارات التي تتخذ عقب استئناف الأحكام أمام محاكم أعلى (المادة ٨٧(٢) والمادة ٨٩ من القانون الأساسي، والمادة ٥(١) و(٢) من القانون ١٩٩٩/٩ والمادة ٤ من القانون ١٩٩٩/١٠).

١٨٥- ولا يجوز نقل القضاة أو وقفهم عن العمل أو إحالتهم إلى التقاعد أو إقالتهم أو إحداث أي تغيير في وضعهم أيا كان نوعه ما لم ينص في القانون على ذلك (المادة ٥(١) من القانون ١٩٩٩/١٠).

١٨٦- ويتمتع القضاة بحصانة من الاجراءات القانونية لدى أداء وظائفهم القضائية، مما يعني أنهم لا يخضعون، لدى ممارسة مهامهم، إلا للمسؤولية المدنية أو الجنائية أو التأديبية في الحالات المنصوص عليها في القانون (المادة ٨٩(٢) من القانون الأساسي والمادة ٦ من القانون ١٩٩٩/١٠).

١٨٧- وهكذا يستوفي النظام القضائي في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة جميع الشروط اللازمة لاستقلال القضاة: عدم جواز عزلهم وحصانتهم من المسؤولية وعدم خضوعهم لأي أوامر أو توجيه.

٢ - النيابة العامة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٨٨- يمارس النائب العام لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومساعدوه ونوابه وظائف النيابة العامة. وتمارس هذه الوظائف على نحو مستقل وبدون أي تدخل، كما هو منصوص عليه في القانون (المادة ٩٠(١) من القانون الأساسي).

١٨٩- وتعين الحكومة الشعبية المركزية النائب العام بترشيح من الرئيس التنفيذي. ويعين الرئيس التنفيذي مساعدي النائب العام ونوابه بترشيح من النائب العام (المادة ٩٠(٢)(٣) من القانون الأساسي).

١٩٠- وينص القانون الأساسي أيضا على أن يحدد القانون هيكل وصلاحيات ووظائف النيابة العامة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وعملا بذلك، يعرف القانون ١٩٩٩/٩ السالف الذكر النيابة العامة في حد ذاتها بأنها هيئة قضائية مستقلة ذاتيا، تمارس سلطاتها ووظائفها على نحو مستقل وبدون أي تدخل من أي نوع. وينظم القانون رقم ١٩٩٩/١٠ بالتفصيل المركز القانوني لموظفيها.

١٩١- ويتميز استقلال النيابة العامة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة بخضوعه لمعايير القانونية والموضوعية وبخضوع النائب العام ومساعديه ونوابه للقانون وحده.

٣ - لجنة مكافحة الفساد في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١٩٢- إن لجنة مكافحة الفساد هيئة عامة تتمتع باستقلال تام. وهي لا تخضع لأي نوع من الأوامر أو التعليمات الإدارية، وتؤدي مهمتها وفقا للقانون (المادة ٢ من القانون 11/90/M، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر، المعدل بالقانون 2/97/M، المؤرخ ٣١ آذار/مارس، والمادة ١٤ من القانون ١٩٩٩/١، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

١٩٣- وتؤدي لجنة مكافحة الفساد المهام التالية:

(أ) تعزيز جميع الأفعال التي تهدف إلى منع الفساد والغش؛

(ب) إجراء التحقيقات التمهيدية، غير المتصلة مباشرة بالحقوق الأساسية والمتعلقة بجرائم الفساد والغش التي يرتكبها موظفو الإدارة العامة ووكالاتها، وفقا لقانون الإجراءات الجنائية، دون المساس بالسلطات التي يخولها هذا القانون لكيانات أخرى؛

(ج) إجـــراء التحقيقات التمهيدية، غير المتصلة مباشرة بالحقوق الأساسية والمتعلقة بجرائم الغش في الانتخابات التي يرتكبها أي شخص، وفقا لقانون الإجراءات الجنائية، وبدون المساس بالسلطات التي يخولها هذا القانون لكيانات أخرى؛

(د) تعزيز حماية الحقوق والحريات والضمانات والمصالح المشروعة للأفراد، مع ضمان عدالة وقانونية وفاعلية الإدارة العامة، بوسائل غير رسمية.

١٩٤- ويتولى المفوض المعني بمكافحة الفساد رئاسة لجنة مكافحة الفساد ويعين من قبل الحكومة الشعبية المركزية بترشيح من الرئيس التنفيذي (المادتان ٥٠(٦) و٥٩ من القانون الأساسي).

١٩٥- ويتصـــرف مفـــوض لجنة مكافحة الفساد بوصفه أمينا للمظالم في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، نظرا لاســـتقلاله التام عن الهيئات الأخرى ذات السلطة في الإشراف على أنشطة السلطات العامة، ونظرا لصلاحياته التحقيقية في مجال حماية الحقوق والحريات والضمانات والمصالح المشروعة للمقيمين.

٤ - نظام المساعدة القضائية

١٩٦- يحـــق لكل شخص في منطقة ماكاو الوصول إلى القانون والمحاكم والمشورة القانونية فيما يتصل بحماية حقوقه ومصالحه القانونية وسبل الانتصاف القضائي. ولا يجوز رفض العدل لأي شخص أيا كان السبب، بسبب الافتقار إلى الموارد المالية تحديدا (المادة ٣٦ من القانون الأساسي والمادة ٦(١) من القانون ١٩٩٩/٩).

١٩٧- وتعتبر المساعدة القانونية مسؤولية مشتركة للحكومة وأعضاء مهنة القانون.

باء - سبل الانتصاف المتاحة للأفراد الذين يدعون أن حقوقهم تعرضت للانتهاك ونظم تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم

١ - سبل الانتصاف

١٩٨- يقع على عاتق المحاكم بصفة أساسية رصد احترام حقوق الإنسان والمعاقبة على أي انتهاك. غير أن هناك إجراءات غير قضائية لحماية حقوق الإنسان والحريات.

(أ) سبل الانتصاف غير القضائية

١٩٩- فيما يلي وصف لطرق الرد على أي انتهاك للحقوق أو الحريات من جانب الهيئات الإدارية:

رفع شكوى إلى مركز الإعلام والمساعدة

٢٠٠- من حق المقيمين في منطقة ماكاو أن يرفعوا إلى مركز الإعلام والمساعدة شكاوى من أفعال أو تقصير الدوائر العامة فيما يخص الأمور التي تؤثر عليهم بصفة مباشرة، ويحق لهم أيضا الاطلاع على نتيجة النظر في هذه الشكاوى (المرسوم بقانون 23/91/M، المؤرخ ٩ أيار/مايو).

رفع شكوى إلى لجنة مكافحة الفساد

٢٠١- إن إحدى سلطات لجنة مكافحة الفساد هي الدفاع عن حقوق الناس وحرياتهم وضماناتهم ومصالحهم المشروعة، وتأمين عدل وقانونية وفاعلية الإدارة العامة من خلال وسائل غير رسمية. ويمكنها أن تقدم توصيات إلى الهيئات المختصة مباشرة من أجل تصحيح الإجراءات الإدارية غير القانونية أو غير العادلة التي تتعلق بوقائع يصل إليها خبرها بأي طريقة.

رفع شكوى إلى الجمعية التشريعية

٢٠٢- تكرس المادة ٧١(٦) من القانون الأساسي سلطة استلام ومعالجة شكاوى المقيمين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التي تتمتع بها الجمعية التشريعية. وتخول المادة ٩(و) من لائحة الجمعية التشريعية رئيس هذه الجمعية سلطة استلام الالتماسات أو الطلبات أو الشكاوى الموجهة إليها وإحالتها إلى اللجان ذات الصلة.

رفع شكوى إدارية

٢٠٣- إذا تعرضت حقوق شخصية أو مصالح يحميها القانون لضرر بسبب إجراء إداري جاز للشخص المعني بموجب قانون الإجراءات الإدارية، أن يرفع إلى المسؤولين شكوى، يطلب فيها إلغاء هذا الإجراء أو تعديله.

التماس إعادة النظر في قرار إداري

٢٠٤- يمكن للطعن إداريا في أي إجراء إداري تتخذه هيئات تخضع لهرمية سلطات هيئة أخرى. ويمكن تقديم طعون بسبب عدم القانونية أو عدم مراعاة مبادئ المساواة أو التناسب أو العدل أو النزاهة أو الطابع المجحف للإجراء، وفقا لقانون الإجراءات الإدارية.

(ب) سبل الانتصاف القضائية

التماس إعادة النظر قضائيا في إجراء إداري

٢٠٥- يجوز للمحاكم المختصة إعادة النظر في الإجراءات الإدارية المثيرة لمنازعات.

٢٠٦- والمحكمة الإدارية مخولة صلاحية عامة للنظر في الطعون في الإجراءات الإدارية التي تتخذها الكيانات والهيئات والدوائر حتى مستوى المدير (القانون ١٩٩٩/٩). ومحكمة الدرجة الثانية هي الجهة المختصة بالطعون في الإجراءات التي تتخذها كيانات فوق مستوى المدير.

إعلان عدم القانونية

٢٠٧- يجوز للمحاكم بموجب قانون الإجراءات المتعلقة بالمنازعات الإدارية، أن تعلن عدم قانونية القواعد المدرجة في اللوائح الإدارية (المادة ٨٨ وما يليها). وبعد الطعن في قانونية قاعدة في ثلاث قضايا، يجوز إعلان قرار عدم قانونية هذه القاعدة مع تطبيقه تطبيقا عاما اعتبارا من تاريخ دخول اللوائح الإدارية ذات الصلة حيز النفاذ.

٢- تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم

٢٠٨- يكون كل شخص ينتهك عمدا أو تقصيرا وبصورة غير مشروعة حق شخص آخر أو أي حكم قانوني يحمي مصالح شخص آخر، ملزما بتعويض الضرر الناجم عن هذا الانتهاك (المادة ٤٧٧ من القانون المدني).

٢٠٩- في الإجراءات الجنائية، ينبغي كقاعدة، أن تدرج الطلبات المتعلقة بالمسؤولية المدنية في القضية ذات الصلة، ولكن إذا لم يقدم الطلب جاز للقاضي أن يحكم بدفع مبلغ تعويضا عن الأضرار إذا لم يعترض الشاكي على ذلك وكانت هناك أدلة كافية تثبت أسباب الضرر ومبلغ التعويض وفقا للمعايير العامة للقانون المدني.

٢١٠- ويدفع كل مدعى عليه يثبت أنه مذنب تعويضا للضحية. وإذا عجز عن ذلك أو تعذر تحديد مكان وجوده تطبق آليات بديلة للتعويض. ويحصل ضحايا الجرائم العنيفة على الحماية بطلب أنواع مختلفة من الإعانات من حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة لتخفيف آثار الضرر البدني الذي لحق بهم أو عجزهم عن العمل، أو دعم للأسرة في حالات الوفاة (القانون 6/98/M).

٢١١- وينظم قانون خاص المسؤولية المدنية غير التعاقدية للإدارة ورؤساء الدوائر الحكومية وغيرهم من الموظفين العموميين، الناجمة عن الأفعال التي يقومون بها عند إدارة الشؤون العامة (المادة ٣٦(٢) من القانون الأساسي والمرسوم بقانون 28/91/M، المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل).

٣- مدى إلزام القرارات وأحكام الاستئناف القضائية ومدى تنفيذها

٢١٢- لا يوجـــد مبدأ السابقة الملزمة في النظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وقرارات المحاكم ملزمة لجمـــيع الكيانات العامة والخاصة وهي فوق القرارات التي تتخذها أي سلطات أخرى. وتنظم قوانين الإجراءات الشروط التي تنفذ بها قرارات المحاكم التي تؤثر على أي سلطة أخرى وتحدد العقوبات التي ينبغي تطبيقها في حالة عدم الامتثال.

٢١٣- وتجدر الإشارة إلى أن أحد المبادئ الأساسية للنظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة هو عدم جواز امتناع محكمة عن اتخاذ قرار متذرعة بوجود إغفال أو غموض في القانون، أو مدعية أن هناك شكا لا يمكن تبديده بشأن الوقائع المعنية (المادة ٧ من القانون المدني).

جيم- حماية الحقوق المكفولة بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية

١- الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الأساسي

٢١٤- يحتوي الفصل الثالث من القانون الأساسي على الحقوق الأساسية التي تتعلق بالحرية بصفة رئيسية، ولكنه يتضمن أيضا بعض الحقوق الاجتماعية والثقافية. وترد أيضا في الفصل الثالث قائمة بالحقوق والحريات الأساسية الـــتي تحميها أيضا صكوك دولية مختلفة، ولكن الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل ليست حصرية. ولا تعتبر القائمة الواردة فيه بالتالي، شاملة. وهناك فصول أخرى في القانون الأساسي تتناول الحقوق الأساسية. وعلى سبيل المثال، ترد الحقوق الاقتصادية الأساسية في الفصل الخامس الذي يتناول الاقتصاد.

٢١٥- يتمتع جميع الأشخاص، فضلا عن المقيمين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، بالحقوق الأساسية الواردة في القانون الأساسي، وفقا للقانون (المادة ٤٣ من القانون الأساسي).

(أ) الحق في الحرية

٢١٦- يكفل القانون الأساسي حرية الشخص وحرمة كرامة الإنسان (المادتان ٢٨ و٣٠).

٢١٧- وتحظـــر المادة ٣٠(١) منه التي تنص على حرمة كرامة الإنسان، بالإضافة إلى ذلك إهانة أي شخص أو تشويه سمعته أو توجيه اتهامات باطلة إليه بأي شكل، وتكرس حق الشخص في عدم تشويه سمعته وحقه في حرمة حياته الخاصة وحياته الأسرية.

٢١٨- وتنص المادة ٢٥ من القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة على الحق في المساواة في المعاملة أمام القانون وفي عدم التعرض للتمييز أيا كانت الجنسية أو الأصل أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الايدولوجية أو المستوى التعليمي أو الوضع الاقتصادي أو الظروف الاجتماعية.

٢١٩- وتكرس المادة ٢٧ حرية الكلام والصحافة والنشر وحرية تكوين الجمعيات والتجمع والمشاركة في المواكب والمظاهرات.

٢٢٠- وتقر المادة ٣٨ حرية الزواج والحق في تكوين أسرة وتنشئتها.

٢٢١- وتكفل المادة ٣٤(١) و(٢) حرية الوجدان وحرية الدين وحرية الوعظ وتنظيم الأنشطة الدينية علنا والمشاركة فيها.

٢٢٢- وتنص المادة ١٢٨(١) اتساقا مع مبدأ الحرية الدينية على ألا تتدخل حكومة منطقة ماكاو في الشؤون الداخلية للمنظمات الدينية أو في الجهود التي تبذلها هذه المنظمات الدينية وأتباعها في ماكاو لإقامة علاقات مع من يدين بنفس الدين خارج ماكاو، وتنمية هذه العلاقات وألا تقيد الأنشطة الدينية التي لا تتعارض مع قوانين المنطقة. وفضلا عن ذلك، تنص المادة ١٢٨(٢) على جواز قيام المنظمات الدينية، وفقا للقانون، بإدارة المعاهد اللاهوتية وغيرها من المدارس والمستشفيات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوفير خدمات اجتماعية أخرى. ويجوز للمدارس التي تديرها منظمات دينية الاستمرار في توفير تعليم ديني، بما في ذلك دروس في الدين. وتتمتع المنظمات الدينية، وفقا للقانون، بالحق في حيازة الممتلكات واستخدامها والتصرف فيها ووراثتها وبالحق في تلقي الهبات. ويحمي القانون حقوقها السابقة في الملكية ومصالحها (الفقرة ٣ من نفس المادة).

٢٢٣- وتنص المادة ٣١ على حرمة البيت ومباني أخرى، كما تحظر القيام تعسفا وبصورة غير قانونية بتفتيش أو اقتحام بيت أحد أو مباني أخرى. وتكفل المادة ٣٢ حرية الاتصالات وحرمتها.

٢٢٤- وتكفل المادة ٢٨(٢) عدم إخضاع أي شخص للتوقيف أو الاحتجاز أو السجن على نحو تعسفي أو غير قانوني، وتضمن في حالة التوقيف أو الاحتجاز أو السجن بصورة تعسفية أو غير قانونية الحق في تقديم طلب إلى المحكمة كيما تصدر أمرا بالإحضار أمام المحكمة. وتنص الفقرة ٣ من نفس المادة على حظر التفتيش غير القانوني لجسد الشخص أو حرمانه من حريته أو تقييدها، وتحظر الفقرة ٤ التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.

٢٢٥- ووفقا للمادة ٢٩(١) لا يعاقب الشخص إلا على الأفعال التي تمثل جريمة بموجب القانون الساري، وفي هذه الحالة يعاقب بما هو منصوص عليه صراحة في هذا القانون وقت ارتكاب الجريمة. وتؤكد الفقرة ٢ من هذه المادة أن لكل شخص يتهم بجريمة، الحق في أن يحاكم بدون تأخير وفي أن يفترض أنه بريء حتى يدان.

٢٢٦- وتنص المادة ٢٤ على حق المقيمين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في السكن.

٢٢٧- وتكفل المادة ٣٣ حرية التنقل داخل هذه المنطقة وحرية الهجرة إلى بلدان ومناطق أخرى. وتضمن المادة ٢٥ حرية اختيار الوظيفة والعمل.

٢٢٨- وتكفل المادة ٣٦ حق اللجوء إلى القانون والوصول إلى المحاكم، والحصول على المشورة القانونية، والحق في سبل الانتصاف القضائية، وفي رفع دعاوى قانونية إلى المحاكم ضد أفعال السلطات التنفيذية وموظفيها.

(ب) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٢٩- وتكفل المادة ٦ حماية الحق في الملكية الخاصة بموجب القانون، وتنص المادة ١٠٣ على أن تحمي منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، وفقا للقانون، حق الأفراد والأشخاص القانونيين في حيازة ممتلكات واستخدامها والتصرف فيها ووراثتها.

٢٣٠- وتكفل المادة ٢٧ الحق في تشكيل نقابات عمالية والانضمام إليها وفي الإضراب وحرية ذلك.

٢٣١- وتؤكد المادة ٣٨(٢) و(٣) على التوالي، حماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والقصر والمسنين والمعوقين.

٢٣٢- وتكرس المادة ٣٩ الحق في الرعاية الاجتماعية بموجب القانون.

٢٣٣- وتكفل المادة ٣٧ حرية المشاركة في التعليم والبحث الأكاديمي والابداع الأدبي والفني وغير ذلك من الأنشطة الثقافية، وتؤكد المادة ١٢٢(١) تمتع جميع المؤسسات التعليمية في منطقة ماكاو، باستقلال ذاتي وبحرية التعليم والحرية الأكاديمية وفقا للقانون. وتنص المادة ١٢٢(٢) على جواز استمرار المؤسسات التعليمية بكافة أنواعها في تعيين موظفين واستخدام مواد من خارج منطقة ماكاو وعلى تمتع الطلبة بحرية اختيار المؤسسات التعليمية ومواصلة تعليمهم خارج المنطقة.

٢٣٤- وتنص المادة ١٢٥(٢) على أن تحمي حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بموجب القانون منجزات المؤلفين وحقوقهم ومصالحهم القانونية فيما يتصل بأعمالهم الأدبية والفنية وغيرها.

٢- الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون العادي

٢٣٥- تحمي القوانين السارية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة الحقوق الأساسية المكرسة في القانون الأساسي وصكوك حقوق الإنسان وتطورها وتعززها.

٢٣٦- وتحظر المادة ٣٩(١) من القانون الجنائي في ماكاو عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة أو لفترة غير محدودة أو غير محددة. وتكفل حماية الحق في الحياة، الذي هو أهم المزايا القانونية في مجموعة القيم المكرسة في القانون الجنائي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، من خلال عدة قواعد تعاقب صراحة على الانتهاكات التي ترتكب ضد حياة الإنسان. ويكفل أيضا القانون الجنائي الحق في الحرية والأمان بالإضافة إلى حق الشخص في ألا يحرم منهما إلا وفقا لمبادئ العدل الأساسية.

٢٣٧- وتنص المادة ٢٣٧(أ) من قانون الإجراءات الجنائية على أن يقدم الشخص الذي تحتجزه هيئة تابعة للشرطة الجنائية لمدة أقصاها ٤٨ ساعة، إلى قاضي التحقيق الجنائي للنظر في حالته بصفة مستعجلة أو لاستجوابه أو اتخاذ تدبير قسري ضده. وفضلا عن ذلك، يحق لأي شخص محتجز احتياطيا أن يحاكم في أقرب وقت ممكن، ومع الحرص على ألا يتعارض ذلك مع حقوق الدفاع. وبعد انتهاء الفترات القصوى للاحتجاز الاحتياطي، يصبح تطبيق هذا التدبير غير جائز ويجب الإفراج عن المتهم فورا (المادة ٢٠١ من نفس القانون). ويحمي قانون الإجراءات الجنائية أيضا حقوقا أخرى مختلفة، من بينها حق الشخص في أن يكون في مأمن من عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، وحقوق الفرد عند توقيفه أو اتهامه بجريمة، وحق الشخص في عدم التعرض لمعاملة أو عقوبة قاسية أو غير عادية، وحق الشخص في عدم تجريم نفسه.

٢٣٨- وينظم القانون 5/98/M المؤرخ ٣ آب/أغسطس حرية الدين والعبادة والمجاهرة بدين. ويعترف هذا القانون بحرية الدين والعبادة ويحميها، ويكفل حماية قانونية ملائمة للمنظمات وغيرها من الكيانات الدينية. وينص أيضا على حرمة الدين. وعلى عدم جواز إجحاف أي شخص أو اضطهاده أو حرمانه من حقوقه، أو إعفائه من الالتزامات أو الواجبات المدنية بسبب عدم إيمانه بعقيدة دينية، أو بسبب معتقداته أو ممارساته الدينية، باستثناء الحق في الاستنكاف الضميري، الذي يخضع للشروط المنصوص عليها في القانون.

٢٣٩- ووفقا لنفس القانون، ليس لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة أي دين، وتستند علاقاتها مع الأديان إلى مبدأ الفصل والحياد. ولهذا الغرض، تنص المادة ٣(٣) على أن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة "لا تتدخل في تنظيم الأديان أو في أنشطتها أو شعائرها ولا تدلي بأي تعليقات بشأن المسائل الدينية". وبالمثل، تنص الفقرة ٢ من نفس المادة على تمتع الأديان بحرية تنظيم نفسها كيفما تشاء، وممارسة أنشطتها وشعائرها. وتعيد المادة ٤ تأكيد مبدأ المساواة بين المنظمات الدينية أمام القانون.

دال- كيف تدرج صكوك حقوق الإنسان في النظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة

١- تنفيذ المعاهدات في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

٢٤٠- تتمتع منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي ما عدا فيما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية، اللذين تتولى المسؤولية عنهما الحكومة الشعبية المركزية. وعلى الرغم من المركز غير السيادي لهذه المنطقة، ينص القانون الأساسي على أنه يجوز للحكومة الشعبية المركزية أن تأذن للمنطقة بتدبير بعض الشؤون الخارجية. وفضلا عن ذلك، يجوز لمنطقة ماكاو أن تمارس بنفسها سلطات كبيرة فيما يتعلق بميادين معينة، منها الاقتصاد والتجارة والشؤون المالية والنقدية والنقل البحري والاتصالات والسياحة والثقافة والعلم والتكنولوجيا والرياضة.

٢٤١- وتنفيذ المعاهدات الدولية التي انضمت إليها جمهورية الصين الشعبية في منطقة مكاو الإدارية الخاصة أمر تقرره الحكومة الشعبية المركزية بعد استطلاع رأي حكومة هذه المنطقة ووفقا لظروفها واحتياجاتها (المادة ١٣٨(١) من القانون الأساسي). أما المعاهدات السابقة التي هى سارية في منطقة ماكاو، والتي لم تنضم إليها جمهورية الصين الشعبية، فيجوز الاستمرار في تنفيذها في هذه المنطقة (المادة ١٣٨(٢) من القانون الأساسي).

٢٤٢- والواقع، أن أحد الأركان الأساسية للنظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة الذي يستند إلى القانون الروماني الألماني، هو بالتحديد أن القوانين الدولية والمحلية تمثل جزءا من ذات النظام القانوني العام وتسري في نفس الوقت على نفس المواضيع.

٢٤٣- وهناك ركن أساسي آخر في النظام القانوني لماكاو هو مبدأ نشر القوانين. وعملا بهذا المبدأ تنص المادتان ٣(٦) و٥(١) من القانون ١٩٩٩/٣، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، على أن تنشر في *الجريدة الرسمية* الاتفاقات الدولية التي تسري في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

٢٤٤- وبعد أن تنشر في *الجريدة الرسمية* المعاهدات الدولية الواجبة التطبيق في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة والمصدق عليها أو المعتمدة حسب الأصول من جانب جمهورية الصين الشعبية، أو من جانب الرئيس التنفيذي في حالة الميادين المعنية المشار إليها أعلاه، تصبح فورا وبصفة تلقائية جزءا من النظام القانوني لمنطقة ماكاو.

٢٤٥- ولا حاجة إلى إدراج القانون الدولي في القانون المحلي ليتم تنفيذه. غير أن التحفظات والإعلانات التي تصدر عند قبول التزام دولي أو صيغة صك دولي يمكن أن تعني أن واحدا أو أكثر من أحكامه قد لا يكون قابلا للتنفيذ من تلقاء نفسه. وفي هذه الحالات، يجب تنفيذ الأحكام الدولية بواسطة التشريع المحلي حتى وإن ظلت سارية كليا ومباشرة. وهذا ما يحدث، على سبيل المثال، مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية (المادة ٤٠ من القانون الأساسي).

٢٤٦- وفي حالة تنازع القانون الدولي والمحلي، يكون للاتفاقات الدولية السارية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة السبق على القانون المحلي العادي (المادة ١(٣) من القانون المدني).

٢- هل يمكن الاحتجاج مباشرة بصكوك حقوق الإنسان أو تنفيذها من خلال المحاكم والجهاز الإداري؟

٢٤٧- إن القانون الدولي، كما شرح أعلاه، يصبح تلقائيا جزءا من النظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، بعد أن تستوفى الشروط الضرورية، وينفذ بالتالي بنفس الطريقة تماما التي تنفذ بها القوانين الأخرى. وسبل الانتصاف المتاحة واحدة، سواء أكانت قضائية أم غير القضائية. ويخضع جميع الأشخاص، طبيعيون كانوا أم قانونيون، للقانون على قدم المساواة. وتتولى السلطات الإدارية المسؤولية عن تنفيذ القانون ضمن نطاق اختصاصاتها، وتتحمل مثل غيرها تبعة أي انتهاكات ترتكبها. وعندما يكون لشخص الأهلية القانونية اللازمة للمثول أمام المحكمة ويحتج بأحد أحكام القانون (الدولي أو المحلي)، فإن المحاكم هي التي تقرر في النهاية ما إذا كان هذا القانون ساريا وكيفية ذلك.

رابعا- الإعلام والإعلان

التدابير التي تتخذها الحكومة لتعزيز نشر حقوق الإنسان

٢٤٨- تم في السنوات الأخيرة، نشر المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان السارية في ماكاو على نطاق واسع. واتخذت الحكومة وإداراتها عدة تدابير لتعزيز الإعلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان ونشر المعلومات عنها في المجتمع المحلي. وتم ذلك بصفة رئيسية من خلال وسائط الإعلام، ولكن استخدمت أيضا المسابقات والتحريات والوسائل التحاورية فضلا عن توزيع كتيبات ومنشورات محددة الهدف. وأدرجت أيضا الحقوق الأساسية في مواد عديدة في المناهج الدراسية.

٢٤٩- والكثير من الإجراءات المتخذة لتعزيز الوعي بالحقوق والواجبات الأساسية إجراءات حددت أهدافها بدقة بالتعاون الوثيق مع الجمعيات في الأحياء ونقابات العمال والمراكز التعليمية. ويوفر مكتب الترجمة القانونية أيضا خدمات تشمل تقديم معلومات قانونية على أساس يومي في بعض أكبر الصحف في ماكاو.

إعداد التقارير

٢٥٠- إن الحكومة الشعبية المركزية مسؤولة عن تقديم تقارير عن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان. وتعد حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة مشاريع التقارير، متبعة في ذلك الممارسة المرعية قبل إنشائها فيما يتعلق بتطبيق العهدين الدوليين محليا.